التربية وأزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى

د٠ حسن ابراهيم عبد العال (*)

مقدمة البحـــث :

حقوق الانسان العربى وحرياته الأساسية فى محنة كبرى ، هكذا تشير كل التقارير والدراسات والوثائق التى تناولت أوضاع الحقوق والحريات فى الوطن العربى فقد أثبتت جميعا الانتهـاك الصارخ لهـذه الحقـــوق والحريات ، وأكدت جميعا أن الانسان العربى مازال عرضة لأن يعتقل من غير اجراءات قانونية سليمة ، وأن يدان من غير محاكمة ، وأن يعذب لتنتزع منه اعترافات واقرارات ، ومازال عرضة للتحقيق والملاحقة والسجن والخطف والاختفاء والتعذيب والاعدام بسبب رأيه أو موقفه أو كلمته ، وهو محروم من أبسط حقوقه فى مناخ تزيف فيه ارادته ويهمش دوره ويتعرض فيـــه لأبشع عمليات القمع والقهر ، وتشيع من حوله الممارسات الاستبداديـــة والتعسفية ، وتغيب عنه المؤسسات السياسية والديمقراطية الحرة وتمارس فيه الأنظمة الحاكمة سياسة العنف والقضاء على الخصوم بأساليب قد يكون لها أحيانا مظهر قانونى ، ولكنها فى حقيقتها استبدادية ٠

كل هذا فى الوقت الذى تتزين فيه الدساتير العربية بنصوص وعبارات تشيد بحقوق الانسان ، وتتعهد برعايتها ، وفى الوقت الذى تتحدث فيـــه الأنظمة العربية الحاكمة عن حرية الانسان وكرامته بأسلوب شاعرى خلاب٠

ولقد أدى استمرار خضوع الانسان العربى للقمع والقهر الى فقدان الاحساس بالحقوق حتى أوشك انتهاك الحق القانونى أن يصبح شيئا طبيعيا، ومن ثم قلت قدرته على المطالبة بحقوقه والثورة من أجلها ، لأنه لم يشعر من فرط الطغيان بأنه قد سلب منه شىء ٠

وشكل الانتهاك الدائم لحقوق الانسان العربى مشكلة خطيرة تحتـــاج

(*) كلية التربية ـ جامعة طنطا ٠

الى المواجهة والتصدى بالأساليب والوسائل الملائمة · ومن العجب أن تظل نظرتنا لمواجهة هذه الظاهرة أسيرة النظر فى مواد الدساتير والتشريعات ، وفى نصوص المواثيق والاتفاقيات ، وأن تظل المعالجات القانونية وحدها هى المطروحة على ساحة التصدى للأزمة ، وكأن الاشكالية فى أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى هى اشكالية نصوص لانفوس ، وأغفلت المعالجات أو كادت دور التربية الفاعل فى مواجهة الأزمة عن طريق تكوين الانسان الذى يجسد مبادىء حقوق الانسان فى تعامله الحى مع الناس ، والذى يتخذ من هذه المبادىء أسلوب حياة وطريقة عيش ، ومن هنا تحاول هذه الدراسة ابراز دور التربية فى مواجهة الأزمة التى دفعت أمتنا بسببها ثمنا باهظا ، وجنت نتيجة لها ثمار التخلف المرة كحصاد منطقى مؤلم لسنوات طويلة من انتهاك حقوق الانسان ، كما تحاول الوقوف على أساليب التربية الفعالة فى التصدى للأزمة من طريقها الصحيح ، بتكوين الارادة الانسانية تجاه كل حق من حقوق الانسان ، وجعل هذه الحقوق ضميرا يحمله فى صدره ، فتكون بمثابة من حمل معه دليلا هاديا يرشده الى سواء السبيل فى تعامله مع الأخرين ويهديه الى الصواب فى مسالك حياته ·

تحديد المشكلة :

تتحدد مشكلة البحث فى سؤال رئيسى هو :

مادور التربية فى مواجهة أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، وما أساليبها الفاعلة فى التصدى لها ؟

وتتطلب الاجابة عن هذا السؤال الرئيسى طرح الاسئلة الآتية للاجابة عنها ·

١ ـ ما أسباب الاهتمام بحقوق الانسان فى الوقت الراهن ؟

٢ ـ ما مظاهر أزمة حقوق الانسان وآثارها فى واقعنا العربى المعاصر ؟

٣ ـ ما الأسباب التى تقف خلف الأزمة ، والتى تحول دون جعل حقوق الانسان فى بلادنا حقيقة واقعة ؟

٤ ـ ماموقف الاسلام الذى هو تاريخ الانسان العربى ولغته وفلسفته من حقوق الانسان ؟

٥ ـ لماذا ترنو الأنظار الى التربية لمعالجة الأزمة ؟

٦ ـ ما أبرز أساليب التنشئة الاجتماعية لاكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان ؟

٧ ـ ما أهمية التعليم فى مواجهة الأزمة ، وما أبرز فعالياته فى التصدى لهـــا ؟

أهداف البحـث :

تتلخص أهداف البحث فيما يلى :

١ ـ التعرف على أبعاد ظاهرة انتهاك حقوق الانسان فى الوطن العربى، وأساليب القمع والقهر التى تستخدمها السلطات الحاكمة والقوى الخارجيـة لحرمان الانسان العربى من حقوقه وحرياته الأساسية ٠

٢ ـ الوقوف على الأسباب التاريخية والموضوعية للظاهرة ، وتحديد آثرها فى واقعنا العربى ٠

٣ ـ ابراز أهمية التربية فى معالجة أزمة حقوق الانسان باعتبار أن اشكالية الأزمة ، تبدو فى الانسان العربى نفسه ، وفى تنشئته وتربيته علـى نحو لم يمكنه من اتخاذ مبادىء حقوق الانسان أسسا تقام عليها حياته ٠

٤ ـ الوقوف على فعاليات التربية وآلياتها فى التصدى للأزمة وذلك من خلال محورين أساسيين هما التنشئة الاجتماعية والعملية التعليمية ٠

التربية وأزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى

١ ـ أسباب الاهتمام بحقوق الانسان :

تضاعف الاهتمام فى السنوات الأخيرة وفى مختلف أنحاء العـــالم ولاسيما بعد تفكك المعسكر الاشتراكى وانهيار مؤسساته بمسألة حقـــوق الانسان وحرياته الأساسية ، فعقدت المؤتمرات والندوات ، ووضعت المؤلفات والدراسات ، وأبرمت المواثيق والاتفاقات الدولية والاقليمية لمعالجة مختلف الجوانب والأوضاع والتطورات المتعلقة بهذه المسألة ٠

ولعل الاهتمام بحقوق الانسان يعود الى عدة أسباب نوجزهـــــا فيما يلى :

١ ـ أن حقوق الانسان لم تعد كما كانت فى الماضى مسألة فردية تعالج فى نطاق القوانين والأنظمة الداخلية ، بل أصبحت قضية «عالمية انسانية» تهم كل انسان ، ولقد تجاوز الاهتمام بها حدود الدول ونطاق الدساتير المحلية وتحول الى هم عالمى ، ولم يكتف العالم بتكريس حقوق الانسان والتشريعات الوطنية بل سعى جاهدا لتدويلها ووضعها فى حماية القانون العام ٠

٢ ـ أن حقوق الانسان أصبحت فى العقدين الأخيرين الشغل الشاغل لكل حكم أو نظام يطمح الى تحصين نفسه بالشرعية الديمقراطية ، وابعاد تهمة الديكتاتورية والاستبداد عن ممارساته ولهذا رأينا الأنظمة الحاكمة (ولو كانت ديكتاتورية متسلطة) تتنافس فى تزيين دساتيرها وتشريعاتهـــا بعبارات تشيد بحقوق الانسان وتتعهد برعايتها ٠

٣ ـ أن عظمة الدول تقاس ـ مع معايير أخرى ـ بمدى احترامها لهذه الحقوق والتزامها بها ، وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها ، ويؤكد البعض أن ازدهار هذه الحقوق لايتم الا فى نظام ديمقراطى وأن احترامهـا معيار لتألق كل حضارة (١) ٠

٤ ـ أن فقدان الحريات وتكبيل الحقوق أو تقييدها كان على مـــر العصور سببا من أسباب انهيار الحضارات والمجتمعات ٠

فالحضارة العربية لم تعرف الازدهار والتألق الا فى العهود التى نعمت فيها الأمة بالحرية الفكرية الواسعة ، وعندما بدأ الحكام يتنكرون للحقوق والحريات ويفرضون القيود على العقل أخذت الحضارة تنزلق فى طريق الانحدار ٠ وتستطيع أن تتلمس بدايات هذا الانحدار فى حضارتنا العربية منذ اجتمع السيف والرأى الذى لارأى غيره فى يد واحدة ، ومنذ أن جـــلا صاحب السيف صارمه وتلا على الناس باطله زاعما أنه هو وحده الصواب المحصن (٢) ٠

ومن الملاحظ أن أندلاع الثورات السياسية وحدوث التغيرات الاجتماعية، كان دائما نتيجة التسلط والهيمنة والامعان فى التعدى على الحقوق والحريات،

ولهذا رأينا أن كل ثورة من الثورات الكبرى فى التاريخ قد تمخضت عن وثيقة أو ميثاق أو اعلان حول الحقوق والحريات (٣) ٠

٥ - أن من يطلع على بيانات زعماء الثورات والحركات الانقلابية فى العالم ، وخاصة فى بلدان العالم الثالث ، يلاحظ أنها مفعمة بالرغبة فى توفير الحقوق والحريات واقامة المؤسسات الديمقراطية وحمايتها ، ولكن سرعان مايتحول هؤلاء الزعماء الى أبطال استبداد وظلم ومن أشد المتنكـــــرين للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان (٤) ٠

تلك هى الأسباب التى جعلت العالم يوجه عناية خاصة الى حقـــوق الانسان ٠ بعد أن خاض الانسان معارك طويلة من أجل الحصول عليها ٠

٢ - واقع الأزمة فى وطننا العربى :

فى وقتنا الراهن يشهد وطننا العربى تدهورا متزايدا فى الاعتراف بحقوق الانسان فالسمة المميزة للعقود الأخيرة الاحساس العام بأن هـذه الحقوق تنهك انتهاكا صارخا ، وعلى حين أن المسار العام لحركة حقوق الانسان على المستوى العالمى يتجه الى المطالبة بالمزيد والانتقال من الحقوق السلبية الى الايجابية ، ومن اقرار حقوق الفرد الى تأكيد الحقوق الجماعية فان خط التطور فى العالم العربى خلال النصف الثانى من القرن العشرين كان خطا هابطا بحدة ٠

ولكى تزداد الصورة وضوحا ، ينبغى أن نعرض لكل من جوانبها بقدر من التفصيل ، ذلك لأن العالم العربى لايشكل من حيث طريقة الحكم وحدة متجانسة ، فهناك أنظمة شبه ليبرالية ، وأنظمة عسكرية ، هذه هى الأنماط الرئيسية ، وفى كل نمط من هذه الأنماط تعانى حقوق الانسان من صعوبات حقيقيـــة ٠

- فالأنظمة شبه الليبرالية تتحول بالتدريج الى اتباع سياسة العنف والقضاء على الخصوم بأساليب قد يكون لها أحيانا مظهر قانونى ، ولكنها فى حقيقتها استبدادية ، وفى كل يوم تنتهك الحريات الأساسية انتهاكا متزايدا، ويزداد هزال القشرة الديمقراطية التى تغلف بها طريقة حكمها ، وتتباعد على نحو متزايد عن أصولها الليبرالية (٥) ٠

أما الأنظمة القبلية ، فان سيطرة عائلات معينة على الحكم فيها تؤدى الى نوع من الخصوصية ، والازدواجية فى الحكم تكاد ترقى الى مستوى وجود قانونين : أحدهما للخاصة والآخر لعامة الشعب ، وكثير ماتسن قوانين صارمة يقصد بها ردع الغالبية العظمى من السكان ، على حين تعلم الأقلية الحاكمة أنها معفية أصلا من الالتزام بها وهكذا فان الولاء العائلى يفوق فى تأثيره الالتزام القانونى ، وينحسر الأسلوب اللاشخصى فى الحكم، الذى هو سمة أساسية من سمات الدولة القانونية الحديثة ، لتحل محله العلاقات الشخصية التى تلغى فكرة الحق الشامل ٠

وهناك مشكلة محددة فى ميدان حقوق الانسان تثار فى هذه المجتمعات بالذات أكثر من غيرها نظرا لكونها - فى الأغلب - مجتمعات غنية بالموارد البترولية ، فهذه المجتمعات قد انتقلت أحيانا فى جيل واحد من حالة الفقر الى الثراء الهائل ، وهى تعلم جيدا أن ثروتها البترولية ناضبة ، وأن المستوى الرفيع الذى تعيش فيه لن يدوم أكثر من جيل واحد أو جيلين فى المستقبل على أكثر تقدير ، وأن هذه الفترة فرصتها الوحيدة لتعديل بنيتها الأساسية بالصورة التى تتيح لها تحسين أوضاعها بشكل دائم ، وهكذا تثار هنا مشكلة «حقوق الأجيال القادمة» بصورة أكثر من غيرها من المجتمعات ٠ ففى هذه المجتمعات التى تكتسب ثروة جاهزة وتستمتع بثمار تقدم تكنولوجى لاتسهم فى صنعه أو حتى فى فهم أسراره ، ربما أصبحت مشكلة حقوق الأجيال القادمة لها فيما بعد أبعاد مأساوية ، لأن الترف الخيالى الذى تستمتع به الأجيال الحالية يحرم عشرات الأجيال فى المستقبل من فرصة الحصول على حقها فى حياة كريمة ، والقدرة على مسايرة التقدم الذى يزداد تسارعا فى العصور المقبلة (٦) ٠

- أما أنظمة الحكم العسكرية فان المجتمعات التى تحكمها هى أهم المجتمعات العربية وأكثرها سكانا ، وفى هذه المجتمعات تظهر مشكلة حقوق الانسان العربى أوضح ماتكون ففى هذه المجتمعات دساتير لايعمل بها فى أغلب الأحيان ، أو تعدل وفقا لرغبات الحاكم وفيها تحل القوة محل الحق ، وأكثر الحقوق معاناة فى هذه المجتمعات هى حرية التفكير والتعبير ، لأن الأنظمة العسكرية بطبيعتها لاتصمد أمام المعارضة المنطقية العاقلة أما الحقوق الايجابية الاجتماعية كالتعليم والثقافة والعمل المناسب ٠٠ الخ ،

فهى دائما خاضعة لمطالب النظام ، وتأتى دائما فى المرتبة الثانية بعد رغبة النظام فى المحافظة على ذاته أو القيام بمغامرات خارج حدوده (٧) ٠

ولايزال الانسان فى وطننا العربى - رغم الحديث الكثير هذه الأيام عن كرامته ودعم حقوقه واطلاق حرياته - يحيا فى ظل كل أنظمة الحكم شبه الليبرالية والقبلية والعسكرية مقموعا ومقهورا مسلوب الارادة ، مغيب الدور ، محروما من أبسط حقوقه وتكاد كل المؤشرات تؤكد أن حقوق الانسان العربى وحرياته الأساسية فى محنة كما تؤكد حرمان الانسان العربى من حقوقه، وتهميشه ، وتعريضه لقهر متزايد وابعاده عن المشاركة فى اتخاذ القرارات المصيرية ٠

- فالانسان العربى مازال عرضة لأن يعتقل من غير اجراءات قانونية سليمة ، وأن يدان من غير محاكمة ، وأن يضرب لكى تنتزع منه اعترافات واقرارات ، ومازال عرضة للتحقيق والملاحقة والسجن والخطف ، والاختفاء والتعذيب والاعدام بسبب رأيه أو موقفه أو كلمته ، كما قد يتعرض لغير ذلك من ممارسات قمعية وأساليب قهر ٠

- والانسان العربى يحرم من حقوقه الأساسية ومن حرياته فى ظل غياب المشاركة العامة فى الشئون السياسية ، وتعطيل عمليات الانتخاب أو تزييفها ، وشل نشاط المؤسسات الديمقراطية أو التمثيلية ، وتغييب دور القضاء أو الاعتداء على استقلاليته ، ووقف مفعول الضمانات الدستورية من خلال اعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية ، واصدار تشريعات استثنائية، وتخويل الحاكم سلطات استثنائية ، واصدار قوانين تعطل الحريات العامة أو تحد منها ، والتهرب من التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان أو عدم الالتزام بأحكامها ، وفرض الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام والمراسلات الخاصة والاتصالات الشخصية وتقييد أو حظر عمل النقابات والاتحادات والأحزاب وما الى ذلك (٨) ٠

- ومراجعة الدساتير والتشريعات الوطنية - فيما يتعلق بحقوق الانسان - تخيب الآمال حتى على المستوى القانونى ٠ فهناك قطران عربيان ليس بهما دستور ، وأقطار أخرى عطلت العمل بالدستور اما جزئيا أو

نهائيا ، وحتى تلك التى تملك دساتير سارية المفعول ، فهى فى معظمها تحيل تنظيم الحريات وضمانات حقوق الانسان الى القوانين ولاتضع ضمانـــات كافية لهـــا ٠

ولعل أخطر الظواهر التى شهدها واقع حقوق الانسان فى وطننا العربى فى العقود الأخيرة قوانين الطوارىء والتشريعات الاستثنائية ، فالأولى تجيز القبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام واعتقالهم ، والترخيص لتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية، وهى تخول رئيس الدولة أو من يقوم مقامه صلاحية تجريم أفعال لتصـــل عقوبتها أحيانا الى الأشغال الشاقة المؤقتة ٠

ومن هنا فان قوانين الطوارىء تعطى السلطة التنفيذية الحق فى أن تباشر التشريع الجنائى ٠ وأما التشريعات الاستثنائية فقد مثلت هى الأخرى ظاهرة على الساحة العربية وهى تسعى الى الباس التشريع الاستثنائى ثوب التشريع العادى ، وتنتقص هذه التشريعات فى مجملها من حقوق الانسان المقررة فى المواثيق العالمية والاقليمية (٩) ٠

ـ وكذلك مراجعة القوانين المنظمة لحرية الرأى والتعبير تبين أن معظم الأقطار العربية ان لم تكن جميعها تضع قيودا تحكم حريات التعبير والرأى وتحددها ، وهناك دائما حرمات أساسية ينبغى عدم المساس بها ، ومن بينها نقد النظام ، أو المساس بشخص رئيس الدولة هذا بالاضافة الى القيود على حرية تبادل المعلومات والأخبار ٠

ـ أما من حيث موقف الأقطار العربية من المواثيق والتشريعات الدولية التى تقدمت عشرات الخطوات بحقوق الانسان ، فهذا الموقف يعكس المخاطر التى تتعرض لها حقوق الانسان العربى كما يعكس المؤامرة التى تتعـــرض لها ، فلا يزال عدد كبير من الأقطار العربية لم يوقع على العهدين الدوليين والبروتوكولات الملحقة بهما ، فهناك احدى عشرة دولة عربيةفقط وافقتعلى هذين العهدين ، وهى تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب واليمن الجنوبى والأردن وسوريا والعراق وليبيا ولبنان ، أما البروتوكول الاختيارى فلم توافق عليه أية دولة عربية حتى الآن ، وأهمية هذا البروتوكول تكمن فى

أنه يمنح لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة الحق فى تلقى شكاوى المواطنين فى الدول بخصوص انتهاكات حقوق الانسان وتحقيق هذه الشكاوى (١٠) ٠

- وتشير تقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وتقارير منظمة العفو الدولية الى سوء واقع الانسان العربى ، فأحوال السجون مترديه ، وعمليات التعذيب خاصة لسجناء الرأى مستمرة ، ومن المذهل متابعة عدد حالات الاختفاء التى تتعرض لها شخصيات من المعارضة السياسية فى بعض الأقطار العربية ، كذلك هناك عدد كبير من المعتقلين دون محاكمة منذ أكثر من عشر سنوات ٠ وهناك مؤشرات أخرى كثيرة حول واقع هذه الحقوق على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وهى فى مجملها تؤكد على عدم عدالة التوزيع وتدنى الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى ، والحرمان من حق التعليم لنسبة كبيرة من الأطفال العرب ، وقصور تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الخدمات الصحية والاجتماعية وفى فرص العمل (١١) ٠

- والجدير بالذكر أن حقوق الانسان العربى تتعرض للانتهاك ليس على يد السلطة الحاكمة فحسب ، بل على يد أفراد وجماعات وقوى من الداخل كالأحزاب والمنظمات ، بل وحتى المعارضة نفسها تسعى الى فرض ارادتها - أحيانا - بالقهر والطغيان على المجتمع والأفراد ٠

كما تتعرض هذه الحقوق للانتهاك والقمع من قوى خارجية احتلت أرض الوطن فى فلسطين ، ورسمت خرائط حدود داخله ، واصطنعت قوى اجتماعية حاكمة ، وبنى اجتماعية مرتبطة بها ، وحولت الاقتصاد الوطنى الى اقتصاد تابع ، ونهبت الثروات القومية ٠ وتحت ستار الوهم الذى يروج له الغرب بأسم «النظام العالمى الجديد» والذى هو فى الحقيقة تعديل لأسلوب عمل الدول الكبرى فبعد أن كانت تتدخل بشكل مباشر وسافر فى شئون الدول الصغرى ، انتقلت الى التدخل بشكل غير مباشر عن طريق الهيمنة الاقتصادية، تحت ستار هذا الوهم مارست زعيمة هذا النظام العالمى الجديد وهى الولايات المتحدة الأمريكية أبشع عمليات قمع الانسان ، حين دعمت أنظمة ديكتاتورية سارت وفق رغباتها ومصالحها ، وحين مارست حروب التدخل والعدوان وسياسات التآمر والقتل والحصار والتجويع ٠ ولعل حرب الخليج أبرز دليل على انتهاك الولايات المتحدة ومعها دول الغرب لحقوق الانسان باسم النظام

العالمى · فاذا كان هذا النظام العالمى الجديد يؤكد - كما تزعم أمريكا والغرب - « ضرورة الحوار بين الشعوب · ويفترض هذا الحوار احترام سيادة المجتمعات وثقافتها وتنوعها القومى واختياراتها واتجاهاتها ،وضرورة تأسيس علاقات تعاون واسعة النطاق ، وعلاقات سلمية وسياسية بعيدة عن العنف ومراكز القوى وأنماط التسلط ، وما يتطلبه ذلك من اعادة صياغة مفاهيم ونظم ومقومات الأمن العالمى والقومى والوطنى وتغليب الاعتبارات الانسانية على الاعتبارات الأيديولوجية ، وديمقراطية النظم السياسية»(١٢) اذا كان هذا هو المعلن عن النظام العالمى الجديد ، ففى حرب الخليج كشفت زعيمة هذا النظام عن أهدافها فى سحق حقوق الانسان العربى وتبين أن مبدأ حقوق الانسان غير وارد على الاطلاق فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربى ، وقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلى (١٣) :

١ - التدمير الشامل ، اذ أن القصف الذى استهدف العراق استهدف أمرين : الأول الابادة الواسعة لأكبر عدد ممكن من الجنود ، القوة الحيوية فى المجتمع ، لاوهم يقاتلون ، ولا وهم فى كمائنهم بل وهم منسحبون اثر قرار الانسحاب ، ورغم اختلاف التقديرات فان عدد الضحايا بين الجنود والمدنيين كبير · والثانى : تدمير البنية التحتية وخاصة الصناعية والزراعية والعلمية والمدنية (١٤) ·

٢ - منع التطور السياسى والاقتصادى والقومى والمدنى ·

٣ - اثارة صراع الطوائف ·

٤ - ضمان أمن الاحتلال الصهيونى وابقائه القوة الأكبر فى المنطقة. ولذلك فرض على القيادة فى العراق الانسحاب بالقوة ، بينما لم يضغط على حكومة الكيان الصهيونى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المجحفة بحق العرب، وطلب من العرب تسليم أو تدمير أسلحتهم ، بينما تخزن الأسلحة فى الكيان الصهيونى ·

٥ - الاخضاع الشامل والهيمنة الكاملة ·

لقد أكدت حرب الخليج نهج الولايات المتحدة فى انتهاك وقمع حقوق الانسان العربى من خلال تدمير بنية الأمة العربية ، ومنع قواها الحيوية ، وابقائها مجزأة متخلفة تابعة · وقد طبقت الولايات المتحدة نهجها بأكثر

الأساليب همجية ، وأشدها عداء لسيادة الأمة العربية ولحقوق الانسان العربى ·

مجمل المؤشرات السابقة اذن يوضح محنة حقوق الانسان وأزمتها فى **الوطن العربى** ، ومدى تعرض هذه الحقوق فى الداخل والخارج لعمليات الانتهاك والقمع والقهر · والخطير فى هذه الأزمة أن الخضوع المستمر للقمع قد أفقد الانسان العربى العادى الاحساس بحقوقه ، فبالتدريج أخذ انتهاك الحق القانونى يصبح شيئا طبيعيا ، وأخذ الناس ينظرون الى هذه التصرفات على أنها جزء من طبيعة الأشياء ، وبالتالى أخذت تقل قدرتهم على المطالبة بحقوقهم ، وهذا أكبر خطر يمكن أن يتعرض له مجتمع فى ميدان حقوق الانسان ، عندما ينهزم من الداخل ، ويفقد القدرة على الثورة من أجل حقوقه المسلوبة ، بل لايشعر من فرط الطغيان بأنه قد سلب منه شىء ·

وقد لاحظ كثير من المفكرين العرب أن هذا الوعى بالحق والاستعداد للمطالبة به والدفاع عنه ، كان أقوى بكثير فى عهود ماقبل الانقلابات العسكرية ، وأن الفساد الذى تتهم به تلك العهود كان من ناحية التعبير عن الرأى بالذات ـ أفضل بكثير من الفضائل التى تدعيها النظم العسكرية ، وأن المقياس البسيط للديمقراطية وهو القدرة على سماع وجهة نظر الطرف الآخر أخذ ينعدم فى ظل هذه النظم على نحو متزايد ·

ان الصورة الاجمالية لحقوق الانسان فى الوطن العربى تدعو الى التشاؤم ، فالخط البيانى هابط ، والقوة المالية الاستثنائية التى اكتسبها العرب المعاصرون ، وكذلك القوة العسكرية تستخدم دائما من أجل ايقاف تقدم وعى **الانسان العربى بحقوقه الأساسية** (١٥) ·

والأمر المؤسف هو أن ضمان الحقوق الأساسية لايمكن أن يعد فى وطننا العربى مجرد ترف نظرى يمكن الاستغناء عنه فى سبيل تحقيق أهداف أهم كالتنمية القومية ، ذلك لأن التجربة تثبت يوما بعد يوم أن التنمية حتى فى جانبها الاقتصادى المادى الخالص تتخذ طابعا مشوها فى المجتمع الذى لا يكون لدى الانسان فيه وعى كاف بحقوقه الأساسية ·

ولقد أصبح واضحا أن كل المبررات والأعذار والذرائع التى تقدم

لتسويغ الاستبداد والتعسف والخرق لحقوق الانسان العربى ، لايمكن أن تصمت أمام التحليل العقلانى ، وهى فى الأعم الأغلب من الأحيان كلمـــات حق يراد بها باطل ، فالادعاء أن الوضع الاقتصادى العام ، أو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو برامج التطوير الشامل ، أو خطط البناء والاعمار والانماء أو المحافظة على الاستقلال الوطنى ، أو المرور فى مرحلة انتقالية صعبة تستدعى تجميد بعض الحقوق والحريات ، أمر قد أثبت عقمه وضعف حجته ، لأن التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتربوى والوطنى ، لايمكن ان يتم الا فى ظروف مواتية من العدالة والحرية والديمقراطية(١٦) ٠

٣ ـ أسباب خلف أزمة حقوق الانسان العربى

تتعدد الأسباب التى تقف خلف أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى، والتى تشكل بدورها عقبات على درب تحقيق وتطبيق هذه الحقوق فى واقعنا العربى ، وهى أسباب كثيرة ومتداخلة بعضها يأتى كظاهرة تاريخية لاسبيل الى انكارها ، وبعضها الآخر ذاتى يتعلق بسلوك الأنظمة العربية وتصرفاتها ، ونحن نعرض لها على النحو التالى :

أ ـ هناك سبب جوهرى يقف خلف الأزمة التى تتأزم بها أمتنـــــا العربية فى مجال حقوق الانسان يمكن أن يطلق عليه «الانقطاع الحضارى» ويعنى به الباحث أن ماضى الأمة العربية وحاضرها فيما يتعلق بحقـــوق الانسان لم يكونا خطا متصلا ممتدا فى الزمان ، وهذا «الانقطاع الحضارى» هو الذى جعل التربة خصبة ـ دائما ـ لارتكاب أخطر الانتهاكات فى مجـــال حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وليس هنا مجال تعليله ولكن يكفى أن نقرر حدوثه فحسب ٠

لقد عاشت أمتنا العربية فى عهد النبوة وعهد الخلافة الراشدة فترة ازدهار وصلت فيها الى أقصى درجات احترام حقوق الانسان ، أكدت فيها للانسانية كل معانى الحرية والعدالة والمساواة ، ومارس الانسان كل حقوقه فتمتع بحقه فى المسكن والمأكل والأمن والتعليم ومراقبة المسئولين ومحاسبة السلطة ، بل مارس حقه فى الثورة لتغيير نظم الظلم والجور وعلم العرب خلال هذه الفترة كل شعوب الدنيا كيفية احترام حقوق الانسان ، لكن هذه الفترة اللامعة مالبثت أن انطفأت ، ولم يحدث اتصال واستمرار لحركة حقوق

الانسان وتوقف سير هذه الحركة كما توقف نموها عند مرحلة معينة ، كادت بعدها أن تصبح هذه الحقوق نسيا منسيا · ولعل التاريخ يسجل من معالم هذه الفترة المضيئة كلمة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب التى جسدت أعظم مبادىء حقوق الانسان «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» لكن هذه الكلمة الخالدة ضاعت فى زحام الصراعات التى ابتليت بها الأمة واغتيل بسببها عمر ، لتصبح السبيل ممهدة بعد ذلك لقيام حكم مطلق كانت أبرز أخطائه قمع حقوق الانسان وانتهاك حرياته ·

لقد عاشت أمتنا العربية فترة مضيئة ، تجسدت فيها حقوق الانسان وتعززت على أرض الواقع وفى حياة الناس متجاوزة بذلك اطار الفكر والنظرية الى حيز الممارسة والتطبيق ثم أعقب ذلك طمس لهذه الحقوق ، ومارست أنظمة الحكم المتعاقبة على هذه الأمة الاستبداد والتعسف والقهر والخرق لحقوق الانسان ، وفى عصر قريب حدثت تطورات ومتغيرات عميقة فى العالم بدأت على أثرها مرحلة نهضة جديدة لحركة حقوق الانسان فى وطننا العربى. وبدأت أمتنا تستأنف السير من جديد ابتداء من النقطة التى توقفت عندها مسيرة هذه الحركة قبل زمن طويل منذ عهد الخلافة الراشدة ·

هذا الانقطاع اذن أمر واقع ، ترتب عليه أنه لم تتهيأ الفرصة لحقوق الانسان لكى تندمج مع الزمن فى عقل الشعب العربى وتصبح مبادئها جزءا من تكوين الانسان العربى ، كما لم تتهيأ الفرصة لتصبح جزءا من سلوك الحاكم والمحكوم على السواء · ان مبادىء حقوق الانسان لم تندمج فنيا ولم تصبح - بفعل الانقطاع الحضارى - جزءا من تكويننا ، ولهذا ظلت بعيدة عن التداول ، وافتقدت الأمة الأرضية الاجتماعية الموضوعية لتكريس هذه المبادىء ولم تتوفر فى الواقع ضمانات احترام حقوق الانسان ، حيث لم تتجذر مبادئها فى ثقافتنا العربية ·

٢ - ان الوجود الصهيونى فى الوطن العربى لايهدف الى مجرد تمزيق الكيان المادى للوطن العربى وتطعيمه بكيان استعمارى استيطانى فحسب ، وانما يهدف فى المقام الأول الى خلق كيان فوقى يسمو على الارادة العربية العامة ، ويترتب على وجود هذا الكيان اهدار حقوق الانسان فى الوطن العربى ، ذلك أنه اذا ضاعت حقوق الانسان ، فانه لايبقى للانسان من كيانه

سوى الوجود المادى الضال ، أما الوجود المعنوى القادر على الخلق والابداع الحضارى فانه يختفى تحت تأثير الضياع النفسى بمجرد الاحساس بهذا الضياع (١٧) ٠

٣ - هناك أسباب ذاتية تتعلق بسلوك الأنظمة الحاكمة وتصرفاتها ، ومن المفيد فى معرض الأسباب التى تقف خلف الأزمة التركيز عليها ، ويمكن اجمالها فيما يلى (١٨) :

(أ) احجام غالبية الدول العربية عن التصديق على المواثيق والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان ، والغريب فى موقف بعض الدول العربية أنها قد تنضم الى هذه المواثيق والاتفاقيات ، لكنها تمتنع عن تنفيذ ماتتطلبه من التزامات ، كما لاتعمد الى تحقيق الملاءمة والانسجام بين هذه المواثيق وتشريعاتها الداخلية درءا لحصول أى تناقض أو تضارب بينهما ٠

(ب) وجود خلل فى الدساتير والتشريعات العربية ، فغالبيتها تنص على الحقوق والحريات ، وتتحدث أحيانا عن حرية الانسان وكرامته بأسلوب شاعرى خلاب ، غير أن الدراسة المتأنية لهذا الأمر تثبت أن هناك خللا فادحا يتجلى فى عدة أمور أهمها :

- وجود نقص فى هذه التشريعات ، يكمن فى عدم النص على الحقوق والحريات ، أو فى النص على بعضها فقط أو فى عدم تحديدها ، أو فى عدم تأمين الضمانات القانونية والعملية الكافية بها ٠ وكثيرا ما استفادت الأنظمة العربية من وجود هذه الثغرات فى تشريعاتها لتتجاهل الحقوق أو تتحايل عليها ٠

- وجود تناقض فاضح بين النصوص البراقة والممارسات السيئة ٠

- اصرار معظم الدساتير العربية على احالة موضوع تنظيم الحقوق والحريات الى القوانين العادية ، دون وضع الضمانات الكافية لها ، ولاسيما عندما تخول هذه القوانين الحاكم صلاحيات استثنائية كفيلة بنسف كل الضمانات ٠

- وجود قيود على حرية الرأى والتعبير على الرغم من وجود القوانين المنظمة لهذه الحرية ، فوسائل الاعلام تملكها الدولة غالبا ، أو هى تشرف

عليها ، والمنشورات والمطبوعات تخضع للمراقبة ، وحرية المراسلات والاتصالات الهاتفية وتبادل المعلومات ، وعقد الاجتماعات مقيدة ، وتوجيه أى نقد للنظام والمسئولين محرم ٠

- وجود تشريعات تعرف باسم «قوانين الردة السياسية» تقضى بانزال عقوبة كبرى بمن يتخلى عن ولائه للحزب وينتمى الى حزب آخر ٠

- افتقار غالبية الدول العربية الى حرية تكوين التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية ، وان وجدت هذه الحرية ، أخضعت لقيود متعددة تحد من دورها ٠

والخلاصة أن الخلل فى النظم التشريعية العربية أدى الى الاساءة الى حقوق الانسان ، والغريب أن التشريعات التى كانت سائدة فى عهد الاستعمار أو الحماية أو الانتداب كانت أرحم وأفضل من تلك التى ظهرت بعد الاستقلال ، والأغرب من ذلك أن نظام الرق بقى مسموحا به فى احدى الدول العربية حتى مطلع الثمانينات ٠

(ج) انتشار التشريعات الاستثنائية ، فقد تفاقمت هذه الظاهرة فى السنوات الأخيرة حتى كادت تحول الاستثناء الى عادى مألوف ، وخطر التشريعات الاستثنائية أنها تصدر للانتقاص من حقوق الانسان ، ونذكر على سبيل المثال القوانين الاستثنائية التى صدرت فى مصر فى العام ١٩٨٠م ، وعرفت باسم قانون حماية القيم من العيب ، وقانون الاشتباه ، وقانون انشاء محاكم أمن الدولة ٠ ومن أشهر القوانين الاستثنائية التى تعرض الحقوق والحريات للخطر قوانين الطوارىء والأحكام العرفية ، فغالبية الأنظمة العربية تعيش فى ظل هذه الأحكام ٠

٣ - بالاضافة الى هذه الأسباب الذاتية المتعلقة بسلوك الأنظمة العربية وتصرفاتها فهناك أسباب أخرى تقف خلف أزمة حقوق الانسان العربى منها :

- تفشى الأمية لدى الجماهير العربية ، وتزايد أعداد الأميين فى البلاد العربية (١٩) علاوة على سيادة التخلف الثقافى والاجتماعى ، ويرجع ذلك الى قصور النظم التعليمية ٠

- سيطرة شعار النخبة الطليعية القائل بانه من الضرورى قبل اعطاء

الحريات للشعب ، مرور فترة زمنية من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة فى بوتقة واحدة ، وتحقيق التحرر السياسى الشامل ، وتقوية أسس الدولة ٠

- سيطرة منطق التنمية الشاملة والتصنيع باعتماد بعض أشكال من الاشتراكية واستبعاد الأشكال الديمقراطية الأخرى ، فكانت النتيجة أن عانت الشعوب العربية من حرمانها من حقوقها السياسية ، دون الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٢٠) ٠

تلك بايجاز كانت بعض الأسباب التى تكمن خلف انتهاك حقوق الانسان فى الوطن العربى وقمع حرياته الأساسية بعضها كان تاريخيا وبعضها كان ذاتيا وبعضها الآخر كان موضوعيا ٠

ومن الغريب أن تبدو هذه الصورة القاتمة لانتهاك حقوق الانسان ، وأن تخيم بظلالها السوداء على واقع الانسان العربى متمثلة فى طغيان الحكام وغياب المؤسسات السياسية والديمقراطية الحرة ، وشيوع الممارسات الاستبدادية والتعسفية والقمعية لأبسط حقوق الانسان فى الوقت الذى تتشدق فيه أنظمة عربية كثيرة بالتزامها الكامل بالاسلام وتطبيقها لشرائعه ، وتصدر دساتيرها بما يفيد أن الاسلام هو مصدر قوانينها وتشريعاتها ، غير أن واقع حقوق الانسان وممارسات هذه الأنظمة مختلف تماما عن الخطاب المتحدث به عن تلك الحقوق ٠

ومن الغريب أيضا أن يختلف المناضلون من أجل حقوق الانسان فى وطننا العربى حول مرجعية هذه الحقوق ، وحول السياج الفكرى الذى باقامته يستطيعون حماية حقوق الانسان هل هو الاسلام الذى جعل من حقوق الانسان ضرورات تدخل فى اطار الواجبات الدينية ، ومن ثم يصبح المصدر الطبيعى لالتماس هذه الحقوق ، أم أن هذه الحقوق ينبغى أن تلتمس فى حضارة الغرب وانجازاتها بهذا الميدان ، ولعل هذا يدفعنا الى عرض موقف الاسلام الاجمالى من حقوق الانسان من غير تفصيل وبايجاز يقتضيه المقام باعتبار أن الاسلام هو تاريخ الانسان العربى ولغته وفلسفته ونظرته الى الكون ، وباعتباره الثقافة الموحدة للعرب كل العرب ٠

٤ - الاسلام وحقوق الانسان :

شاع فى الكتابات السياسية والقانونية أن عهد الانسان بالوثائق والشرائع التى بلورت حقوقه الانسانية ، أو تحدثت عنها مقننة لها ومحددة لأبعادها ، قد بدأ بفكر الثورة الفرنسية الكبرى ، فقد وضع «أما نول جوزيف سييس» وثيقة حقوق الانسان ، تلك التى أقرتها « الجمعية التأسيسية» وأصدرتها كاعلان تاريخى ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م ، ولقد كانت المصادر الأساسية لفكرة هذه الوثيقة هى نظريات المفكر الفرنسى «جان جاك روسو» (١٧١٢ - ١٧٧٨م) ، و«اعلان حقوق الاستقلال الأمريكى» الصادر فى ٤ يوليو ١٩٧٦ م ، ذلك الذى كتبه «توماس جيفرسون» (١٧٤٣ - ١٨٢٦م) (٢١) .

ولقد نصت هذه الوثيقة الفرنسية على حقوق الانسان الطبيعية ، مثل حقه فى الحرية وحقه فى الأمن ، وعلى سيادة الشعب كمصدر للسلطات فى المجتمع ، وعلى سيادة القانون كمظهر لارادة الأمة ، وعلى المساواة بين جميع المواطنين أمام الشرائع والقوانين .... الخ .

ولقد فعلت هذه الوثيقة فعل السحر فى الحركات الثورية والاصلاحية سواء فى أوربا أو خارجها من ذلك التاريخ ، حتى جاء دور تدويلها فدخلت مضامينها فى ميثاق عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ م ، ثم فى ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ م ثم أفردت دوليا بوثيقة خاصة هى «الاعلان العالمى لحقوق الانسان » الذى أقرته الأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ م .

ذلك هو التاريخ «الشائع لنشأة مواثيق حقوق الانسان ، وهو تاريخ اذا تأملناه وجدناه «التاريخ الأوروبى» لحقوق الانسان (٢٢) .

والحق أن الاسلام كان أول من قرر المبادىء الخاصة بحقوق الانسان فى أكمل صورة وأوسع نطاق ، والأمة الاسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم فى السير عليها .

والقارىء للتاريخ سوف يدرك أن حركات الاصلاح الدينى فى أوروبا ، تلك التى قلمت أظافر الكهنة ، وأبطلت صكوك الغفران ، وهذبت تقاليد الرهبنة ، وكسرت احتكار التفاسير الانجيلية ، وألزمت رجال الدين أن يرفعوا

وصايتهم عن نشاط العقل الانسانى . هذه الحركات لم تعرفها أوروبا الا على أضواء الثقافة الاسلامية فى العصور الوسطى ٠

كما أن القارىء للتاريخ سوف يدرك أن ماحفل به الاسلام من حريات، وماشرعه من عدالة ومساواة ، وماضمنه للجماهير من كرامة لم يكـــن يدرس فى عواصم الأمة الاسلامية وحدها ، لقد عبر الى أوروبا مع شتى الثقافات الأخرى ، وظل يحرك الحياة الأوربية حتى انفجرت فى ثورات التحرر تهتف بمبادىء ماكانت معروفة فى أرضها خلال القرون الماضية ٠

وكما يختفى ماء المطر ليظهر بعد حين نبعا جياشا ، أو عينا جارية، كمنت آثار الاسلام المتعلقة بحقوق الانسان ، ثم انبجست بهذا الرى عندما تأذنت الأقدار (٢٣) ٠

لقد ندر فى المواريث الروحية الفكرية لأوربا مايسمح أبـدا بثورات اجتماعية أو نشاط انسانى رحب ٠ كان رجال الكنيسة قد حكموا على العقل بالسجن المؤبد ونفذوا حكمهم ، كما حكموا على التسامح بالعقوبة نفسها ، وخمدت جذوة التسامى فى النفس الانسانية تحت وطأة هذه الظـــــروف الخانقة ، لولا ماكان يهب من بلاد الاسلام التى بلغ فيها الذكان الانسانى شأوا يذكر ، وكان هذا سبيلا لنهضة أوروبا ، واستقامتها من غشيتها (٢٤)، وأساسا لتعريف الانسان الحقوق التـــى تضمنتها المواثيـــق والدساتيـــر والاعلانات ٠

ولعل قراءة متأنية لأصول الاسلام ونصوصه المتعلقة بحقوق الانسان ، توضح أن ما أملت فيه الانسانية من قواعد وضـــمانات لكرامـــة الجنس البشرى ، كان من أبجديات الاسلام ، وأن أعلام الأمم المتحدة عن حقـــوق الانسان كان ترديدا عاديا للوصايا النبيلة التى تلقاها المسلمون عن الانسان العظيم محمد صلى الله عليه وسلم ٠

وليس من المبالغة القول بأن هذه الحقوق قد عرفت فى الاسلام قبـل أن تعرف فى كل المواثيق والاعلانات الحديثة ، وأن قاعدة هذه الحقوق فى أصول الاسلام ومصادره كانت أوسع منها فى تلك المواثيق ، وأن أساس هذه الحقوق فى الاسلام هو نظرة الاسلام الى طبيعة الانسان ، حيث أن الانسان

له كرامته ، وأنه ولد حرا ومتساويا مع الآخرين ، وأن مظاهر القهر والاستعباد ترجع الى أسباب اجتماعية ، وليست مظاهر تنتمى الى طبيعة الانسان ذاتها، ومن هذه الطبيعة التى تحددت معالمها فى أصول الاسلام تستمد حقوقه ، فالانسان الذى هو خليفة لله فى الأرض لايصح أن يضطهد أو يظلم أو تسلب حريته ، أو يفرق بينه وبين أخيه الانسان على أساس العرق أو اللون أو غيرهما (٢٦) ٠

ولقد ظهرت فى العقود الأخيرة ، وكمظهر من مظاهر الصحوة الاسلامية، وبحث أمتنا عن هويتها الحضارية المتميزة وذاتيتها القومية الخاصة فى تراثها الفكرى والحضارى ، وفى فكريتها الاسلامية على وجه الخصوص ، ظهرت كتابات كثيرة طيبة وجيدة تبرز حديث الاسلام وسبقه فى التقنين لحقوق الانسان ، بهدف تسليح الانسان العربى المسلم ضد الاستبداد والقهر والاستلاب من جهة ، واثراء الفكر الانسانى الخاص بهذه القضية المحورية من جهة أخرى ، وانصاف حضارتنا الاسلامية وفكرنا الاسلامى وديننا الحنيف من جهة ثالثة (٢٧) ٠

وهناك مايشبه الاجماع فى معالجات هذه الكتابات لموضوع حقوق الانسان على أن «الثورة التى جاء بها الاسلام فى عالم الحقوق أرفع وأوسع من أن تحسب من تلك الثورات التى تبدأ وتنتهى فى نطاق الحركات الاجتماعية أو السياسية ، انها ثورة كونية ترتفع بالحقوق والقيم فى نظر الانسان الى أعلى فأعلى ، والى أكمل فأكمل ، فلا تبقى له من علاقة بنوعه ، أو بالكون الذى يحتويه الا ارتفعت بمقدار ما ارتفع عنده من حق ومن قيمة» (٢٨) ٠

وقد أكدت جميع هذه الكتابات ، حق الانسان فى الحياة ، وكانت حياطة الحياة كلا وجزءا ، وصيانتها مادة ومعنى فى طليعة الأهداف التى أبرزها الاسلام ، وتحدث فيها رسوله صلى الله عليه وسلم مبشرا ومنذرا (٢٩) ولايجور أى حق فى الاسلام على حق الحياة ، ويعد «الأمر بحق الحياة من أجمل ما جاء به الاسلام ، لأن الانسان لم يتعود من الدين قبله أن يأمر بهذا الحق ، وانما تعود من أديان كثيرة أن تنهاه عنه ، وأن تجعل زهده فى الأرض شرطا لحظوته فى السماء » (٣٠) ٠

كما أكدت جميع هذه الكتابات حق الانسان فى الحرية بمعانيها المختلفة،

اذ بالحرية تكون حياة الانسان الحقيقية ، وبفقدها يموت حتى ولو عاش يأكل ويشرب ويسعى فى الأرض كما هو حال الدواب ، ويستوى فى ذلك تأكيد الاسلام لحق الانسان فى الحرية السياسية بما تعنيه من حقه فى ولاية الوظائف العامة مادام بكفايته أهلا لتوليها ، وحقه فى ابداء رأيه فى سير الأمور العامة وتخطئتها أو تصويبها وفق مايعتقد (٣١) وحقه فى الحرية الفكرية حيث لم يقرر الاسلام أصلا من أصوله يحجر على العقل فى تفكيره ، ولم يأت ذكر العقل فى كتاب الاسلام الا فى مقام التعظيم والتنبيه الى وجوب العمل به والرجوع اليه» والاسلام لايقبل من المسلم أن يلغى عقله ليجرى على سنة آبائه وأجداده ، ولايقبل منه أن يلغى عقله خنوعا لمن يسخره باسم الدين فى غير مايرضى العقل والدين ، ولايقبل منه أن يلغى عقله رهبة من بطش الأقوياء وطغيان الأشداء (٣٢) ٠

كذلك أكدت معالجات حقوق الانسان فى الاسلام حق التزوج وتأسيس أسرة ، واعتبر الاسلام «الزواج من العبادات ، ورفض وصف النزوع الجنسى بأنه دنس مادام يتحرك فى حدود الشريعة ويمشى وفق ضوابطها ٠ ان الشخص الذى يطعم باسم الله، ويستغل القوى المذخورة فى بدنه فى مرضاة الله شخص صالح ، وكذلك الرجل يفضى الى المرأة والمرأة تفضى الى الرجل ، وكلاهما مايستحل الآخر باسم الله ٠ ان هذه الصلة قوية ، ومن ثمرتها يتصل موكب الحياة على ظهر الأرض (٣٣) ٠

كذلك أكدت هذه المعالجات حق الانسان فى الهجرة واللجوء وحرية التنقل ، ولم يفرض الاسلام على حرية النقل والاقامة قيودا ، وكان من حق أى انسان وقع عليه خيم فى بلد ما ولم يستطع دفعه أن يهجر هذا الوطن الظالم وأن يلجأ الى بلد آخر يجد فيه حريته وكرامته ، ولقد عرف المسلمون قديما اللجوء السياسى فى هجرتهم الى الحبشة والى المدينة المنورة (٣٤) ٠

هذا الى جانب حق الانسان فى العمل ٠ الذى هو فى الاسلام وسيلة بقاء ، واذا كانت الوسيلة تتبع الغاية فى شرفها وخستها ، ففى الاسلام «من كرس حياته للحق والخير فعمله عبادة وكل قطرة عرق تبذل فيه فهى آية جهاد توضع فى موازين المرء مع صلاته وزكاته » (٣٥) ٠

أما حق الانسان فى العلم والتعليم ، فالعلم فى وجوبه وفى ضرورته

يراه الاسلام قوام الحياة ، وهو السر والسبب الذى استحق به الانسان شرف الخلافة فى الأرض «واذا كان أدبنا الاجتماعى الحديث قد ألف تشبيهنا للعلم فى الأهمية بالماء والهواء فأن مأثورات اسلامية قديمة تجعل حاجة الانسان اليه مساوية لحاجته الى الطعام والشراب ، فالحسن بن صالح يقول : (ان الناس يحتاجون الى هذا العلم فى دينهم ، كما يحتاجون الى الطعام والشراب فى دنياهم) بل ان هذه المأثورات تجعل فى العلم الحياة ، وفى فقدانه الهلاك فلقد سأل هلال بن خباب سعيد بن جبير (٤٥ ـ ٩٥هـ) : (يا أبا عبد الله ماعلامة هلاك الناس ؟ فأجاب اذا هلك علماؤهم) ٠٠ انه يتعدى مرتبة الضرورة اللازمة للحياة ليصبح هو الحياة ، ويصبح فى تخلفه هلاك الحياة بضلال الأحياء » (٣٦) ، ولقد أوجب الاسلام «على المسلم أن يتعلم حيث وجد العلم، وأن ينظر الى الحكمة كأنها هى ضالته يعنيه أن يبحث عنها ويجدها ، وأينما وجدها فهو أحق بها (٣٧) ، والمتأمل فىآيات القرآن الكريم يرى أن العلم والدين متلازمين ، بل يرى أن أحدهما فى منطق القرآن الكريم سبب ونتيجة للآخر ٠

هذا الى غير ذلك من حقوق كثيرة جاء بها الاسلام لتوطيد مكانة الانسان على الأرض ، وحمايته من الآفات التى تمسخ وظيفته فى الوجود ، ومن الجدير بالنظر أن الاسلام بلغ فى تقديسه لهذه الحقوق الى الحد الذى جعلها ضرورات، ومن ثم أدخلها فى اطار الواجبات التى لاتقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل وكانت «الخاصة الأساسية لمجمل حقوق الانسان فى الاسلام أنها فرائض مرتبطة بالايمان بالله وبتقوى الله ، وهذا الارتباط بين الايمان بالله وتقواه فى الاسلام هو مصدر قوة هذه الحقوق» (٣٨) ٠

٥ ـ التربية فى مواجهة الأزمة :

(أ) لماذا التربية ؟!

فى الأزمات الكبرى التى تعصف بحياة الأمم ، ترنو الأنظار الى التربية بحثا فيها عن خلاص ، ذلك أن التربية القائمة فى مجتمع من المجتمعات تتراءى وكأنها المعبرة فى النهاية عن المستوى الحضارى الذى وصل اليه ذلك المجتمع ، ومن هنا تبدو المسئولة عن ذلك المستوى ، ويبدو تجاوزها السبيل الطبيعى لتجاوزه (٣٩) ٠

ويشكل انتهاك حقوق الانسان وقمع حرياته احدى هذه الأزمات الكبرى التى أفضت الى انهيار النظم ، وتقهقر المجتمعات ، ولقد دفعت أمتنـــا العربية ثمنا باهظا لانتهاكات ارتكبتها أنظمة ديكتاتورية لكل حقوق الانسان، وجنت نتيجة لهذه الأزمة ثمار التخلف المرة كحصاد منطقى مؤلم لسنوات طويلة من انتهاك حقوق الانسان ٠

وكان من الضرورى أن ترنو الأنظار الى التربية أملا فى مواجهـــة الأزمة بأصح وأسلم الأساليب والوسائل ٠

ولقد تبين مما سبق أن أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى ليست أزمة نصوص ، فما أكثر مانصت الدساتير والتشريعات العربية على احترام كرامة الانسان ، واطلاق حرياته ودعم حقوقه ، وما أكثر الخطب التى انشقت لها حناجر الساسة والقادة والحاكمين وهى تهتف بحق المواطنين فى الحيـــاة الحرة الكريمة ، وتتعهد بحماية حقوقهم والحفاظ على حرياتهم ، وما أكثر الكتب والمؤلفات التى قذفت بها المطابع فى أرجاء الوطن العربى ، وهـــى تسرد قوائم لاحصر لها من قيم الحرية والعدالة وما اليهما من حقوق الانسان التى جاءت بها الشرائع السماوية ، أو حفلت بها المواثيق الدولية ، بل ما أكثر ما اشتملت عليه كتب تلاميذ المدارس من موضوعات تناولت حقـــوق الانسان فى مقالات طويلة مشروحة حفظها التلاميذ ، ورددوها بألسنتهم وأن لم يفهموا لها معنى ٠

ليست أزمة حقوق الانسان اذن أزمة نصوص علينا أن نتعرف عليها ونحفظها ، أو ندرس تاريخ هذه الحقوق ، أو نمحص ماتضمنته المواثيق منها، انما هى فى الحقيقة أزمة نفوس لا أزمة نصوص ، والعلة فيها تكمن فى الانسان العربى نفسه ، وفى تربيته واعداده للحياة على نحو يمكنه مـــن تطبيق هذه الحقوق وانفاذ تلك الحريات فى واقع حياته ، واتخاذها أسسا تقام عليها حياته الفعلية وبغير هذه التربية وذلك الاعداد تظل حقوق الانسان شعارا نظريا بعيدا كل البعد عن التجسد فى الواقع العملى ٠ «ليست حقوق الانسان مجرد قائمة بأسماء علينا حفظها كما يحفظ التلميذ محفوظاته عن ظهر قلب ، حتى وان لم يفهم لها معنى ، وانما هى أسلوب حياة وطريقة عيش، فأما أن نراها مجسدة فى التعامل الحى مع النـاس ، وأما هى لاتعدو أن

تكون أشباحا صوتية لاينفخ فيها الروح أن تنشق لها الحناجر بالهتاف (٤٠)، والتربية لديها قدرة على أن تحول هذه الحقوق شعورا وتترجمها سلوكا ، وتجسدها مواقف ، وتجعل منها حركة تنبض وتختلج وتسرى فى كيـــان الانسان والأمة ٠

وفرق كبير بين انسان يردد بلسانه وفى كل مناسبة ماحفظه من قائمة حقوق الانسان ويفخر بما استظهره منها ، حتى اذا ما انتهكت حقوقه وسلبت ارادته ، الاذ بالصمت ، وانطوى على نفسه منهزما فى داخله ، فاقدا للقدرة على المطالبة بحقوقه ، والدفاع عن حرياته ، وبين انسان أعدته التربية ليحيا فتحيا بحياته الحرية والكرامة والمساواة والعدالة وغيرها من حقوق الانسان التى جعلت منها التربية جزءا من كيانه ووجوده ، ودفعت بهذه القيم والمبادىء لتجرى فى عروقه مع دمه ، حتى اذا ما انتهكت أبسط حقوقه ، تحول الى أسطورة فى الثورة والتحدى ، وهب للمطالبة بحقوقه والدفاع عنها ، ووقف بحزم وصلابة ضد كل أساليب الاستبداد والقمع والقهر ٠

انه لاقيمة لأن نزين دساتيرنا العربية بنصوص خلابة عن الحرية والعدالة والكرامة والمساواة ، وغيرها من حقوق الانسان ، والانسان العربى لم تعده التربية لكى يتخذ من هذه الحقوق دستورا فى حياته ، يحمله معه فى ذات نفسه أينما توجه ، فيكون بمثابة من حمل معه دليلا هاديا يرشده الى ســواء السبيل ، كما أنه لاقيمة لهذه النصوص ، والانسان العربى لم تكون فيـــه التربية «ارادة الحرية» و«ارادة العدل» و «ارادة الكرامة» و«ارادة المساواة» وارادة غيرها من القيم الرفيعة التى نستهدف اقامتها فى حياتنا ٠ ان الانسان العربى يكتفى فى العادة بحفظ قائمة هذه الحقوق لكنه لايدرى ماذا يصنع بما قد حفظ منها ، اذ لم تتحول هذه الحقوق الى شىء يضمره فى صدره فيكون مرجعه فى مسالك حياته ، وهذا دور التربية الفاعل فى تحويل المعنى المحفوظ من حقوق الانسان الى ضمير ٠

ثم ماجدوى مئات النصوص التى تتحدث عن حقوق الانسان فى الحياة والحرية والعدل والعمل والهجرة والتعليم وغيرها ، اذا لم تكن التربية قد كونت لدى الجماهير العربية الوعى بهذه الحقوق ، والاستعداد للمطالبـــة بها والدفاع عنها ، واذا لم تكن التربية قد جعلت من هذه الحقوق حاجات

يتشوق لها الفرد ، ويشبعها فيما يتاح له من فرص ، فاذا لم يجد الفرصة بادر باختراعها اشباعا لحاجاته الى الحرية والعدالة والمساواة وغيرها ٠

ان من الخطأ أن تظل نظرتنا لمواجهة أزمة حقوق الانسان فى وطننا العربى أسيرة النظر فى مواد الدساتير والتشريعات ، وفى نصوص المواثيق والاتفاقيات ، مع اغفال دور التربية فى مواجهة الأزمة ، ذلك لأن اشكالية حقوق الانسان ليست فى تعديل نصوص تشريعية ، أو استبدال بنصوص ، أو اضافة نصوص أخرى ، انما الاشكالية الحقيقة تتجسد فى فقدان «الارادة الانسانية تجاه كل حق من هذه الحقوق التى جاءت بها هذه النصوص ، وتكوين «الارادة الانسانية» هو جوهر عمل التربية وفعلها حين تتناول الشخصية الانسانية بالتنمية وتوجيه النمو ، خذ مثلا لدور التربية فى مواجهة الأزمة عملها فى تكوين «الارادة الانسانية» تجاه «حق الحياة» فقد نصت المواثيق على «حق الانسان فى الحياة» وهو أمر مشروع ، وان كان الحيوان يتقاسمه مع الانسان ، لكن التربية هى التى تجعل حياة الانسان متميزة عن حياة الحيوان ، اذا تصنع فى الانسان بمؤثراتها وأساليبها المختلفة «ارادة الحياة» ليست أية حياة ، انما الحياة التى تدعمها معانى الحرية والكرامة والعدالة وتقترن بها كل القيم التى تجعل حياة الانسان كريمة متميزة ، يتمتع الانسان فيها بحرية القول والعقيدة ، ويتحرر من الفزع والفاقة ، دون أى تمييز بسبب العنصر أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى ، وانظر الى الآية الكريمة «ولتجدنهم أحرص الناس على حياة» (٤١) وهى تنكر على اليهود حرصهم على حياة أية حياة ، وتعرض ذلك فى صورة تفيض بالزراية والتحقير والمهانة ، بسبب حرصهم على «أية حياة كريمة ، ولاحياة مميزة على الاطلاق حياة فقط ، حياة بهذا التنكير والتحقير ، حياة ديدان أو حشرات ، حياة والسلام» (٤٢) ٠

وهنا يتبدى دور التربية والواجب الصعب الذى تتحمله فى تكوين «ارادة الحياة» فى الانسان ، وجعلها جزءا من تكوين ذاته ، فاذا بالانسان مع هذه الارادة وبها يستشعر نعمة الحياة ، ويجعل حمايتها فى طليعة أهدافه. ويدعم حق الحياة بين الناس فلا يستهين به ، ويعتبر ازهاق الروح جريمة ضد الانسانية كلها ، كما يعتبر تنجيتها من الهلاك نعمة على الانسانية كلها. ويرى أن الناس جميعا فى حرمة الدم واستحقاق الحياة سواء ، ويجرم

كل عمل ينتقص من هذا الحق ، سواء أكان هذا العمل تخويفا أو اهانة أو ضربا أو اعتقالا أو تطاولا أو طعنا فى العرض . ويرفض الاستهانة بأقدار الأخرين وحقوقهم ، فلا يقبل أن تدهم البيوت لتفتيشها أو يعتقل خصوم الرأى والفكر والمعتقد السياسى، وتقييد حريتهم دون ارتباط بقانون أو رعاية لقضاء . وبهذا تحول التربية النص على «حق الانسان فى الحياة» الى ضمير يضيف صبغة القداسة على حياة الانسان ويجعل كل انسان مسئولا عن حماية هذا الحـــق .

وقل مثل ذلك عن دور التربية فى تكوين «ارادة المساواة» ، التى تجعل الانسان يرفض أن يضام المرء لسواد لونه أو لقلة ماله ، أو لضعف أسرته، وتجعله يقصى تماما فى تقديره للأفراد والجماعات مايؤدى الى اضطراب موازين المساواة ، ويعول دائما على القيمة الانسانية المجردة دون أى حساب للون الجلد والغنى والفقر والاقلال والاكثار ان «ارادة المساواة التى تصنعها التربية فى ذات الانسان ، حتى لتبدو وكأنها طبيعة ثابتة له . هى التى تجعل الانسان يرفض أن ينتهك هذا الحق ، وتدعوه الى أن يعالج بصرامة نزوات الحاكمين الذين أغراهم السلطان فزعموا أن لهم حقا امتازوا به على غيرهم. وظنوا أن ذواتهم مصونة لاتمس ، وأنهم فوق كل نقد .

وعن دور التربية فى تكوين «ارادة الحرية» و «ارادة العدل» ، وارادة غيرهما من حقوق الانسان قل مثل هذا القول . والتربية حين تصنع هـــذه الارادات ، وترسخ قيم ومبادىء حقوق الانسان فى تكوين ذات الانســـان العربى ، وتجعلها أركانا أساسية فى بنيته ، انما تواجه أزمة حقوق الانسان من طريقها الصحيح . والتربية حين تجذر هذه القيم والمبـــادىء فى نفس الانسان العربى ، انما تصنع بذلك درعا يحميه من الخضوع للقهر والقمع، والرضى بالاستبداد وانتهاك الحقوق ، وتضمن اطراد مراعاة حقوق الانسان واحترامها وحمايتها . وسوف نعرض لفعاليات التربية وآياتها فى مواجهة أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى من خلال محورين أساسيين همـــا التنشئة الاجتماعية والعملية التعليمية .

(ب) التنشئة الاجتماعية وحقوق الانسان :

تعد عملية التنشئة الاجتماعية حجر الأساس فى تشكيل سلوك الأفراد

وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم العليا والنبيلة التى يراد لها أن تكـون أسسا تقوم عليها حياتهم الفعلية فتطبع فيهم الايمان بانسانيـــة الانسان ، وترسى فى نواتهم قيم الحرية والعدالة والكرامة والمساواة وتجذر فى نفوسهم مبادىء حقوق الانسان ، حتى تصبح طبيعة ثابتة لهم · وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها «العملية التى بواسطتها يتعلم الفرد طرق مجتمع ما، أو جماعة اجتماعية حتى يتمكن من المعيشة فى ذلك المجتمع أو بين تلـك الجماعة (٤٣) وهى العملية التى من خلالها يمتص الفرد قيم الجماعـة ومبادئها ومعاييرها فيمكنه اختيار الأنماط السلوكية التى تتفق وهذه المبادىء والقيم والمعايير · وعلى الرغم من أن هناك مؤسسات عديدة تقوم بعمليـة التنشئة الاجتماعية كالمدرسة وجماعة الأقران ووسائل الاعلام وغيرها مـن الهيئات والمؤسسات الاجتماعية فان الأسرة تكاد تكون أهم هذه المؤسسات جميعا من حيث تأصيلها للقيم والمعايير والاتجاهات المتعلقة بحقوق الانسان، وربما استمدت الأسرة أهميتها فى غرس القيم الانسانية فى نفوس الأفراد من أنها «هى البيئة الاجتماعية الأولى بل والوحيدة التى تستقبل الانسان منذ ولادته ، وتستمر معه مدة طويلة من حياته وتشكل قدراته المختلفـة واستعداداته المتباينة وأيضا تعاصر انتقاله من مرحلة الى أخرى بل لايكاد يوجد نظام اجتماعى آخر يحدد مصير الجنس البشرى كله كما تحـدده الأسرة» (٤٤) وهى الهيئة الأساسية التى تنقل الى الطفل خلال مراحـل نموه جوهر ثقافة مجتمعة · ولعل الطريقة التى يتفاعل بها أعضاء الأسرة مع الطفل ، ونوع العلاقات التى يخبرها تمثل النماذج التى ستتشكل وفقا لها تفاعلاته وعلاقاته مع الآخرين ، من حيث ايمانه بحق الحرية لنفسه وللناس ومطالبته بحق العدالة لنفسه وللناس ، واحترامه لكرامة الانسان ، وبالجملة للطريقة التى يسلك بها وفق حقوق الانسان ، والمبادىء التى تحدد الحـق والواجب · ونمط العلاقات داخل الأسرة ، والأدوار التى تحكمها مراكـز ومكانات اجتماعية فيها ، وسلسلة التفاعلات النشطة التى تجرى فيهـا تجعل الطفل يرى ويجرب ويشارك ويتمثل فيتعلم قيما ومشاعر ويكتسـب اتجاهـات خاصـة بمبـادىء حقوق الانسان ، من خلال تفاعلـه مـع كل عضو من أعضاء أسرته ·

وتستطيع الأسرة أن تنمى اتجاهات الطفل الايجابية نحو حقـوق الانسان ، وأن تخلق لديه الانفعالات المدببة لها من خلال التركيبة النشطة

للتفاعلات التى تجرى داخلها ، ومن خلال النماذج التى يشاهدها الطفل ، وقد لاتستطيع أية مؤسسة أخرى غيرها أن تنمى هذه الاتجاهات وتعلم الطفل السلوك المنضبط بقيم حقوق الانسان لأسباب كثيرة من أهمها أن الأسرة تقدم للطفل درسه الأول فى احترام حقوق الآخرين ، والمؤثرات الأولى تكون لها عادة دلالة خاصة ، كما أن خبرات الأسرة المتعلقة بالقيم الانسانية تتكرر أمام الطفل مرات ومرات ، وهذا التكرار فى حد ذاتهيجعل للأسرة هذه الأهمية الكبيرة ، هذا الى جانب أن التفاعل الأسرى الذى يمتص الطفل من خـــلاله مبادىء حقوق الانسان يتميز منذ البداية بالمظهر الوجدانى ، ولقد دلـــــت الدراسات على أن «النماذج التى يتقمصها الطفل فى حياته لها أثر كبير فى بناء اتجاهاته ، فالطفل يتقمص شخصية والديه طبقا لنوع جنس الطفل ، وعن طريق هذا التقمص تبنى الكثير من القيم والاتجاهات المنبثقـــة مـــن اتجاهات الوالدين» (٤٥) ، وعلى هذا فان تمثل الوالدين لمبادىء حقوق الانسان والتزامهما بالقيم الانسانية ، وسلوكهما وفق متطلباتها انما يقدم نموذجا حيا ومجسدا لهذه المبادىء والقيم يتأسى به الطفل • وتعد القدوة أعظم وسائل اكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان وأكثرها فعالية ، لأنها تجعل الصورة الذهنية لهذه المبادىء معروضة عرضا واقعيا أمام عينيه • والطفل عادة يميل الى تقليد والديه وتمثل سلوكهم والناس «لديهم حاجة نفسية الى أن يشبهوا الأشخاص الذين يحبونهم ويقدرونهم ، وأن هذه الحاجة تنشأ فى بادىء الأمر من خلال تقليد الأطفال لوالديهم وتقمصهم لهم ، أعنى اننا نتعلم خلال الطفولة أنه من الضرورى أن يصبح المرء شبيها بالناس الذين تكون لهم أهمية بالنسبة له (٤٦) ومن هنا كان للنموذج الذى يقدمه الأب أثره فى اكساب الطفل قيم وحقوق الانسان ، فالطفل الذى يرى أباه يعامل غيره بروح الاخاء دون أى تمييز فى المعاملة بسبب اللون أو الغنى أو الفقر ، ويرفض تعذيب الانسان ، ويتألم للمعاملة القاسية أو الوحشية التى تحط من كرامة الانسان ، ولايقف ساكتا أمام انتهاك حقوق الآخرين ، ويعبر عن رأيه فىالمواقف المختلفة ، وتعبر سلوكياته عن ايمانه بقيم التفاهم والتسامح والصداقة ويحمى مصالحه ومصالح جماعته ويزود عنها ، وبالجملة يترجم بسلوكه وتصرفاته ومشاعره وأفكاره مبادىء حقوق الانسان ، هذا الطفل يقدم بهذا النموذج الذى يتأسى له هذه المبادىء ، ويحاول أن يحققها فى ذات نفسه •

وتشكل بيئة الأسرة أهمية كبيرة فى اكساب الطفل قيم الحرية والعدالة

والمساواة وغيرها ، فاذا توفرت فى هذه البيئة مايثير الطفل لتعلم هـــذه القيم والسلوكيات المرتبطة بها ، فانه يتقدم نحو اكتساب مبادىء حقـــوق الانسان وبطريقة سهلة وطبيعية ، فالأسرة التى تسود علاقاتأفرادها الاحترام المتبادل ، والاعتراف بحقوق الغير ، والعدل فى المعاملة ، والأسرة التى توفر لأفرادها فرص التعبير عن النفس والافصاح عن الفكر فى حرية تامة ، والتى تسمح لأبنائها باتخاذ القرارات التى تلزم لحل مشكلاتهم ، هذه الأســرة تكون لدى أبنائها الاستعداد النفسى ، والتهيؤ العقلى ، والنزوع الدافـــع لاتخاذ مبادىء حقوق الانسان أسلوب حياة وطريقة عيش · وبأساليب نفسية واجتماعية عديدة يمكن للأسرة أن تعمق مبادىء حقوق الانسان فى نفوس أبنائها وأن تكسبهم السلوكيات المنبثقة منها أو تعدل سلوكهم لتتفق معها ومن هذه الأساليب :

١ ـ **استجابات الثواب والعقاب :** تستطيع الأسرة أن تعمد الى أساليب الاثابة والعقاب لاكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان وذلك باثابته على أنماط السلوك التى تتمشى مع هذه المبادىء ، وعقابه على أنماط السلوك التى تتعارض معها ، فتدعم الأسرة بهذه الأساليب السلوك الذى يتمشى مع القيم الانسانية ، وتمنع السلوك الذى يتعارض معها ·

ومعروف أن الثواب والعقاب شكلان من أشكال الضبط الاجتماعى «ولكى يؤثر فرد على الآخرين (والتأثير هنا لتعلم أنماط السلوك التى تجسد مبادىء حقوق الانسان)يجب أن يعتمد غالبا على قدرتهعلىاثابتهم علىصوابهم أو عقابهم على خطئهم ، ومن ثم فان أحد أبعاد القوة الاجتماعية هو القدرة على اثابة أو عقاب من يفترض أن نؤثر فيهم (٤٧) والثواب دائما يشـــجع الاستجابات المحببة للثواب ، ويعزز السلوك المطلوب وبالتشجيع والموافقة والتأييد والمكافأة على كل فعل يصدر عن الطفل ويتضمن معنى من المعانى الانسانية ، أو على كل شعور يظهر منه ويكون مناسبا للمواقف الانسانية كالتألم لظلم الأخرين ، ونبذ استخدام العنف أسلوبا للحوار وكراهيـــة اغتصاب ماليس للانسان بحق ، أو ما أشبه ذلك من المشاعر الانسانية ، هذا التشجيعوالتأييد ، وتلك الموافقة والمكافأة ، يمثلتدعيما قويا وفعالا لاكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان ، وتعليمه أنماط السلوكالموائمة لها ، والتشجيع على التزام السلوك الطيب لون من ألوان الاستحسان الاجتماعى الـــذى

يرغب فيه الطفل ويسعى اليه» ويرى كثير من علماء النفس أن الخواص الدافعة للاستحسان الاجتماعى تتوطد جذورها فى الدفء الوالدى ، وفى أساليب التربية التى يوفرها الوالدان للأبناء ابان تنشئتهم فى سنوات الطفولة (٤٨) ، وكما أن للاثابة وللتشجيع أثرهما فى الاتجاهات الايجابية نحو مبادىء حقوق الانسان ، فلهما أيضا فاعليتهما فى تعديل السلوك وتنمية المشاعر الانسانية ٠

كذلك استخدام العقاب وسيلة فعالة لتعديل السلوك بما يتفق مع مبادىء حقوق الانسان فعقاب الطفل اذا اعتدى على حقوق غيره ، أو اذا أظهر مشاعر غير انسانية أو غير مناسبة للمواقف الانسانية من شأنه أن يجعل الطفل يوجه سلوكه فى الاتجاه المضاد ٠ وعقاب الطفل بسبب سلوكه غير المناسب ، يجعله يشعر بالقلق ، وعادة ماينتهى الأمر بأن يكف عن هذا السلوك ، حيث ـ كما يقول علماء النفس ـ تنطفىء الاستجابة التى عوقب عليها الطفل ٠

ان الطفل لكى يكتسب الاتجاهات الايجابية لحقوق الانسان ، ولكى يتعلم السلوك المناسب لها فى حاجة دائما الى سلطة الأبوين الضابطة والمرشدة ، تلك السلطة التى تشعره بالمرقابة والارشاد وتبين له مايراد منه عمله ، كما أنه فى حاجة الى بعض الأوامر الملزمة التى تحد من نزعاته الأنانية والاندفاعية ، ورغباته التى تصطدم بحقوق الآخرين» وهو يود أن يعلم من آن لآخر مايراد منه عمله ، ويود أن يتأكد من سلوكه ان كان يوافق عليه الغير أم لا ، فكأن الطفل يجب أن تكون أمامه سلطة ضابطة ترشده وتوجهه ولاتقيده بقيود جامدة (٤٩) من المفيد استغلال حاجة الطفل الى هذه السلطة الضابطة المرشدة لاكساب الطفل ما نحب له أن يكتسبه من القيم الانسانية والسلوك المرغوب ٠

ومن المفيد أن نشير الى خطورة الصرامة وشدة العقاب فى اكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان فقد يؤدى ذلك الى عكس مانريد ونرغب فانه ـ كما يقول ابن خلدون ، من كان مرباه بالعسف والقهر ٠٠٠ سطا به القهر، وضيق على النفس فى انبساطها وذهب بنشاطها ، ودعا الى الكسل وحمل على الكذب والخبث ، وهو التظاهر بغير مافى ضميره خوفا من انبساط

الأيدى بالقهر عليه وعلمه المكر والخديعة لذلك ، وربما صارت له هذه عادة وخلقا» (٥٠) ولقد تبين من دراسات عديدة أن استخدام الصرامة والقسوة فى تربية الأطفال وتنشئتهم يؤدى الى الاضطراب والخجل والشعور بالنقص وكمون روح العداء لديهم (٥١) وذلك كله يتعارض مع تكوين المشاعر النبيلة والاتجاهات الايجابية للقيم الانسانية ، ومبادىء حقوق الانسان ٠

٢ - **المشاركة فى المواقف الاجتماعية المختلفة** فقد يدعو الوالدان الطفل للمشاركة فى موقف اجتماعى معين بقصد اكسابه السلوك والقيم والاتجاهات المتعلقة بحقوق الانسان والمصاحبة لهذا الموقف ٠ من ذلك مثلا دعوة الطفل لمشاركة الأسرة فى زيارة سجين اعتقل أو سجن بسبب رأيه أو فكره أو عقيدته السياسية ، وتعرض نتيجة لذلك لممارسات قمعية وأساليب قهر ، أو دعوة الطفل لمشاركة الأسرة فى احياء مناسبات انتصرت فيها حقـــوق الانسان ، كعودة الحقوق المغتصبة لأصحابها ، أو تبرئة انسان أدين بغير محاكمة أو عذب لتنتزع منه اعترافات واقرارات ، أو تحية صحفى جرىء ، لم يخش فى الحق لومة لائم فتحدى بمقالاته وتحقيقاته الصحفية ظـــلم الظالمين ، أو غير ذلك من المشاركات التى تتجسد فيها معانى احترام حقوق الانسان والطفل فى هذه المواقف جميعا «لايتعلم سلوكا وقيما واتجاهات فحسب ، بل يتعلم المشاعر المناسبة لهذه المواقف ، يتعلم هذا بالتقليـد ، وبالتقمص الوجدانى ، وبتكرار ممارسته فى مواقف مشابهة» (٥٢) وبهذا تزداد ايجابية الطفل للسلوك المعبر عن المشاعر الانسانية ، وعن احترام حقوق الانسان ويخطو الطفل خطوات واسعة فى طريق الالتزام بهـــذه المبادىء ٠

٣ - التوجيه الصريح فقد: تلجأ بالأسرة الى توجيه سلوك الطفل لما يتفق ومبادىء حقوق الانسان بصورة مباشرة وصريحة ، فتعلمه ماينبغى عليه لحماية حق الحياة والسلامة والأمان له ولغيره من الناس ، وتعلمه أهمية الحرية بأشكالها المختلفة لاستقامة حياة الناس ، وضرورة احترام حرية الفكر لكل فرد من الناس ، ومنح كل انسان حق الابانة عن رأيه كما تكون فى نفسه ، وأنه من الخطأ ارغام الآخرين على قبول رأيه بالقوة وهم صادون عنه ، ومن الحكمة أن يترك لكل انسان الحرية فى عرض آرائه وطرح أفكاره ، وأنه ليس من شأن الانسان الحر أن يقلد غيره دون معرفة هدف

أو تبين طريق ، وتعلمه كذلك وبصورة صريحة ومباشرة أن من حق كل انسان أن يقيم حيث يشاء ، وفى الوقت الذى يشاء وأن يسافر متى يشاء وأن يجتمع بمن يشاء وأن يحوز من المال مايكسب ، وأن يحترف من المهن مايهوى ، طالما أنه لاينال من الآخرين ولاينال من حريتهم ، وتهييء الأسرة لتعليم الطفل ذلك فى الظروف المناسبة ، كما تستغل مواقف معينة لهذا التوجيه ٠

ويقوم التوجيه الصريح من جانب الأسرة لمثل هذه الأمور على أساس افتراض رئيسى هو حاجة الطفل الى معلومات ومعارف عن حقوق الانسان، وضرورتها للحياة الانسانية السوية ، ولذلك لابد أن يتضمن أسلوب التوجيه تقديم هذه المعلومات والمعارف ، على أن يقوم الموجه باستثارة حاجة الطفل الى هذه المعلومات ثم يقدمها له ويساعده على فهمها ٠

ويؤدى التوجيه الصريح هدفه فى تعليم الطفل مبادىء حقوق الانسان، وتكوين مشاعره واتجاهاته الايجابية نحوها اعتمادا على توافر خاصية المطاوعة وقابليته الفائقة للتعلم والتشكل ، كما يؤدى هدفه اذا كان معبرا عن الواقع الذى يشهده الطفل فى سلوك الموجه ، وحين يستشعر تطابق سلوكه مع القيم الانسانية ومبادىء حقوق الانسان التى يعلمه اياها ٠

٤ - **الايحاء بأهمية حقوق الانسان** تستطيع الأسرة أن تستخدم الايحاء وسيلة لاكساب الطفل مبادىء حقوق الانسان ، وتكوين عاطفته نحوها ، بمعنى تكوين استعداد نفسى لديه ينشأ عن تركيز مجموعة من الانفعالات حول موضوع حقوق الانسان ، ويغير شك فان هذه العاطفة التى كونها الايحاء بأهمية وضرورة حقوق الانسان سوف تقوم بدور كبير فى تحكم الطفل مستقبلا فى سلوكه ، وتنظيم دوافعه ، وتوجيه تصرفاته بما يتلاءم مع المبادىء والقيم الانسانية لحقوق الانسان ، ويعرف الايحاء بأنه «القبول الصاغر لفكرة» (٥٣) أو «قبول الناس أفكار الأشخاص ذوى النفوذ دون أى نقد أو تقويم (٥٤) والطفل بطبيعته قابل للايحاء ، ومن هنا يمكن للأسرة أن تغرس فى نفسه هذه المبادىء والقيم ، فيقبلها ويؤمن بها دون سند منطقى لهذا القبول والايمان ٠

واذا كان من العوامل التى تساعد على الايحاء أن يمتلك الشخص

الذى يمارسه قوة وسلطانا اجتماعيين ، وأن يتمتع بمكانة اجتماعية ، وأن يكون محل احترام الآخرين وتقديرهم (٥٥) فعادة مايجسد الأب للطفل هذه المعانى ، أ وهكذا يرى الطفل أباه ، فاذا شب الطفل ويوجد أباه والمحيطين به قد سيطرت عليهم عاطفة حب لحقوق الانسان ، انساق فى تيارهم ودان بما يدينون من قيم انسانية ، وقلدهم فى كل مظهر من مظاهر سلوكهم ، ثم لايلبث أن يؤدى ايحاؤهم له ومحاكاته لهم الى أن يصدر عنه مثل ذلك تحت تأثير عاطفة خاصة تكونت لديه ٠

ان الأطفال أكثر استعدادا من غيرهم لقبول مايوحى به اليهم من مبادىء حقوق الانسان ذلك لأنهم لايملكون معلومات أو أفكار يمكن أن تتعارض مع هذه المبادىء ولهذا يميلون الى سرعة التصديق خصوصا اذا كانت المعلومات التى تقدم اليهم عن حقوق الانسان جذابة ومشوقة ٠ ولهذا ينبغى أن تقدم المعلومات الخاصة بحقوق الانسان للأطفال بصورة تستهويهم، وتزيد من قابليتهم للايحاء ، فتقوم الأسرة بتزيين هذه الحقوق فى قلوب أطفالها ، وتصور لهم الجهود التى بذلت من أجل حصول الانسان عليها ، وتفصل لهم ما مكابد المناضلون فى سبيل تحقيقها من مشقة وعنت وما أظهروه من صبر وبطولة ، وفى القصص وغيرها متسع لعرض هذه الصور والأفكار٠

وعندما يقوم الايحاء بدوره فى تصوير حقوق الانسان بصورة تثير اعجاب الأطفال فانهم يتجهون من تلقاء أنفسهم الى اعتناق مبادئها ، ومن ثم تتكون لديهم عاطفة حب قوية نحوها ٠

هذا الى غير ذلك من أساليب ووسائل يمكن أن تسهم بها الأسرة فى اكساب الطفل الاتجاهات الايجابية نحو حقوق الانسان ، وتكوين عواطفه حولها ، وتعليمه أنماط السلوك المعبر عن القيم الانسانية الرفيعة ٠ وقد اقتصرنا فى عرضنا للتنشئة الاجتماعية وأثرها فى هذا المجال على الأسرة دون غيرها من المؤسسات لخطر دور الأسرة وأهميته ، وأن كان هذا لاينفى الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المؤسسات الاجتماعية الأخرى والتى من المهم أن تتكامل مع الأسرة ليتمثل الأطفال مبادىء حقوق الانسان فى سلوكهم وفى تعاملهم بعضهم مع بعض وفى وجدانهم ، ثم ينقلونها بدورهم الى غيرهم ٠

(ج) التعليم وحقوق الانسان فى الوطن العربى :

أهمية التعليم لمواجهة الأزمة :

يحمل التعليم أهمية خاصة فى مواجهة أزمة حقوق الانسان ، وذلك لدوره الفاعل فى اعداد الانسان الذى يتخذ من هذه الحقوق دستورا فى حياته ودوره كذلك فى زيادة الوعى بها وزيادة قاعدة المعرفة الخاصة بهذه الحقوق .

فالتعليم حين ينمى قدرات الانسان العربى الى أقصى مداها ، وحين يمكن هذا الانسان من تحقيق ذاته بامتلاك عقل ناضج ، ومهارات مثمرة ، وقدرة على ارضاء اهتماماته العقلية والجسمية والنفسية والجمالية ، وحين يزوده بالتصورات والحقائق المتعلقة بحقوق الانسان وينمى ويشجع المحافظة عليها ، وحين يعمل بوسائله المختلفة ومناشطة المتعددة على تكوين «الارادة الانسانية» تجاه هذه الحقوق حتى يتجاوز اهتمام الانسان بها الى أن تصبح قضية أساسية فى حياتهيعيش بها ومن أجلها ، هذا التعليم يسهم - بغير شك - فى التصدى لمحنة حقوق الانسان من طريقها الصحيح .

ولعل أهمية التعليم فى هذا الشأن تتجلى فيما يلى :

١ - أن من وظائف التعليم الأساسية تسليح المواطنين بالمعرفة ، وتزويدهم بالمهارات التى يحتاجونها فى صنع قرارتهم ، ومن اتخاذ المواقف الايجابية دائما وعلى ذلك فواجب التعليم أن يزود الطلاب بقاعدة معرفية عريضة وصحيحة عن حقوق الانسان ، وطبيعتها ، والأصول التى تتبناها الانسانية لحمايتها خاصة وأن عددا من المنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بالدفاع عن حقوق الانسان قد نبهت الى أهمية المعرفة فى مواجهة التحدى السافر والانتهاكات الفاضحة لها ، ودور هذه المعرفة فى دعم حركة حقوق الانسان وزيادة الوعى بمبادئها ، من ذلك مانبهت اليه منظمة العفو الدولية وهى أهم منظمات العمل فى مجال حقوق الانسان ، حيث ذكرت رئيسة اللجنة التنفيذية للمنظمة فى مؤتمرها العالمى «ان حقوق الانسان على نطاف عالمى لاتزال حلما نبيلا ، آن الأوان لجعله حقيقة واقعة ، ونحن نواجه باستمرار حقيقة تتمثل فى أن الناس فى العالم أجمع يجهلون بكل بساطة حقوقهم ، فالاعلان العالمى لحقوق الانسان غير معروف فى جميع أنحاء العالم تقريبا » (٥٦) ومن ذلك أيضا مانبهت اليه مؤتمرات عديدة

فى وطننا العربى أكدت « ضرورة تدريس حقوق الانسان ... معتبرة أن من شأن ذلك أن ينشر الوعى بها بين صفوف الطلاب ، اذ أن عددا كبيرا من هؤلاء الطلاب سينقلون الى مواقع المسئولية فى المستقبل ، ولذلك فـــان تزويدهم بالمعرفة الصحيحة عن حقوق الانسان ، واثارة حماسهم لها هما أحد سبل حماية هذه الحقوق .. وينبغى أن تكون تربية هذا الوعى (بحقوق الانسان) عنصرا أساسيا فى برامج التعليم منذ مراحله الأولى (٥٧) .

٢ ـ أن تأكيد برامج التعليم ومناشطة على مبادىء حقوق الانسان ، وأهميتها ووجوب صيانتها ، وضرورة التصدى للانتهاكات المتعلقة بهـا من شأنه أن يساعد على تكوين مجتمع أكثر انسانية وأكثر عدلا ، اذ سوف يؤدى ذلك الى ابراز قيمة الانسان باعتباره خليفة لله فى الأرض ، وباعتبار أن حماية حقوق الانسان ملمح رئيسى لهذا العصر ، ومن المؤكد أن زيادة مشاركة الانسان فى صنع هذا المجتمع مرتبطة بزيادة وعيه ومعرفته بهذه الحقوق ، وبغير هذا الوعى وتلك المعرفة ـ وهى مهمة التعليم ـ تصبح مشاركة الانسان فى صياغة المجتمع الأكثر انسانية وعدلا أمرا مستحيلا.

٣ ـ أن التصدى لانتهاكات حقوق الانسان ، ولتلك الممارسات الشاذة التى تمارسها الحكومات ازاء هذه الحقوق ، يمكن أن يقوم بها المواطنون الذين تلقوا تعليما جيدا ، اذ سوف تمدهم برامج التعليم بالوسائل التـى تمكنهم من مواجهة أساليب القمع والقهر ، وبأصح أساليب المطالبة بحقوق الانسان والدفاع عنها ، ومن هنا تصبح البرامج التعليمية مطلوبة كى تمـد هؤلاء المواطنين بهذه الوسائل وتلك الأساليب . كما تصبح مطلوبة لتعليم المواطنين كيفية احترام حقوق الانسان . ولبناء نوع من تحمل المسئولية تجاه حمايتها .

٤ ـ أن برامج التعليم سوف تقدم للأجيال الحاضرة الوسائل الكفيلة باحترام «حقوق الأجيال القادمة» وسوف تعلمهم كيفية المحافظة على هـذه الحقوق ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذه مشكلة تظهر بصورة حادة فى المجتمعات العربية التى انتقلت من حالة الفقر الى الثراء الهائل ، وهذه المجتمعـات تعلم أن ثروتها البترولية ناضبة ، وأن المستوى الرفيع الذى تعيشه اليوم لن يدوم (٥٨) ويتحدد دور التعليم هنا بامداد هذه المجتمعات بطـــرق

الاستخدام الأمثل لهذه الثروة ، وبيان أهمية الثراء الذى تعيشه اليوم لتعديل بناءاتها الأساسية بالصورة التى تتيح لها تحسين أوضاعها وبذلك تحفظ هذه المجتمعات لأجيالها القادمة حقها فى الحياة الحرة الكريمة ٠

وقبل أن نعرض لفعاليات وآليات التعليم فى مواجهة أزمة حقوق الانسان ، يحسن بنا أن نتعرض وبايجاز لموقف النظام التعليمى فى الوطن العربى من حق الانسان العربى فى التعليم ٠

النظام التعليمى وحق الانسان العربى فى التعليم :

على الرغم من أهمية التعليم لتأكيد مبادىء حقوق الانسان ، والخروج بالوطن العربى من واقعه المأزوم ، وعلى الرغم من ضرورة التعليم - كما ذكرنا - لبناء قاعدة معرفية صحيحة عن هذه الحقوق ، والاسهام فى تكوين مجتمع أكثر انسانية وأكثر عدلا ، وتزويد المواطنين بأصح وأسلم الوسائل والأساليب للمطالبة بحقوق الانسان والمحافظة عليها والدفاع عنها ، وكيفية الحفاظ على «حقوق الأجيال» القادمة» ٠ فان نظرة سريعة الى واقع النظام التعليمى العربى تظهر بجلاء عجز هذا النظام عن توفير حق الانسان العربى فى التعليم ، وتدل مؤشرات كثيرة على هذا الحرمان من حق التعليم ، هذا الحق الذى أكده الاسلام على النحو الذى جعل حاجة الانسان الى العلم مساوية لحاجته الى الطعام والشراب ، وجعل فى العلم حياة الانسان وفى فقدانه هلاكه (٥٩) ٠ والذى أكدته المواثيق الدولية ، حيث أبرزته المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وفصلت مضمون هذا الحق فى مبادىء من بينها :

- أن يكون التعليم مجانيا على الأقل فى مراحله الأولية الأساسية ٠
- وأن يكون التعليم الأولى اجباريا ٠
- وأن يكون التعليم الفنى والمهنى متاحا بشكل عام ٠
- وأن يكون التعليم مفتوحا على قدم المساواة أمام الجميع على أساس من الجدارة والاستحقاق ٠
- وفى جميع الأحوال يتعين توجيه التعليم نحو تنمية الشخصية الانسانية تنمية كاملة (٦٠) ٠

ولعل مايلى من مؤشرات يدل على عجز النظام التعليمى العربى عن توفير حق التعليم للانسان العربى (٦١) ٠

١ ـ فى مصر تشير الاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٨٦ م الى أن عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الابتدائى حوالى ٦٣٥٩٩٤٢ ، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الاعدادى حوالى ٢٢٧٠٣٣٥، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الثانوى بأنواعه ودور المعلمين حوالى ١٥٩١١٣٤ ، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعى والمعاهد العليا حوالى ٦٦٦٦٠٠ ، وقد بلغ مجموع الطلاب المقيدين بالنظام التعليمى من أوله الى منتهاه حوالى ١٠٨٨٨٢٣٧ ، وفى المقابل بلغ عدد الأطفال الذين يقعون فى فئة العمر مابين ٦ ـ ٢٢ سنة وهى مرحلة التعليم حوالى ١٦٣٢٩٠٠٠ ، أى أنه يوجد خارج جدران معاهد العلم نحو خمسة ملايين ونصف مليون طفل محرومون من حقهم فى التعليم ٠

«ويزيد من خطورة الوضع سنويا ذلك الفاقد الكبير الذى ينتج عن التسرب ٠٠٠ (نسبة التسرب فى الصفوف الأولى من التعليم الابتدائى تصل الى ١٨٪ فى مصر» (٦٢) وهذا جعل نسبة الأمية تزيد عن ٧٣٪ من السكان فوق ١٥ سنة ، وتتضح حدة المشكلة اذا وضعنا فى الاعتبار أن هذه النسبة من أعلى النسب فى العالم (اجمالى نسبة الأمية بين سكان العالم ٣٤ر٢٪) ، مع ملاحظة أنه مع تناقص نسبة الأمية البطىء فى الوطن العربى ، فان الاعداد المطلقة للأميين تتزايد (٦٣) ٠

٢ ـ وفى المغرب العربى ليس الحال فى بلاده بأفضل مما هو فى مصر :

ـ ففى المغرب وعلى صعيد الاستيعاب نجد فى خطة ١٩٨٥/٨١ : بقاء ٣٥٪ من الأطفال البالغين (٧ سنوات) ، و٥٣٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ ـ ١٤ سنة ، خارج جدران المدرسة ٠

وأدى الى سوء الحالة حملة الطرد الجماعى التى شملت أكثر من ٣١٢٠٠٠ تلميذ طردوا من المدرسة الابتدائية فى عام ١٩٨٤/٨٣ بدعوى

كبر سن أو تكرار الرسوب أكثر من مرة ، وذلك تحت ضغط شروط صندوق النقد والبنك الدولى ٠

- وفى تونس لوحظ انخفاض نسبة الاستيعاب بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٤ سنة من ٧٢٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٦٣٪ عام ١٩٧٧/٧٦ م ، ونفس الأمر حدث فى التعليم الثانوى ، اذا انخفض حجمه من ٧ر٣٤٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الى حوالى ٥ر٢٤٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٢ر٢٢٪ عام ١٩٧٢/٧١ ، ليستقر فى حدود ٢٦٪ عام ٧٧/٧٦ ، وتراجع عدد طلاب التعليم العالى من ١٠٧٨٠ طالبا وطالبة عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٩٢٤٦ عام ١٩٧٣/٧٢ ٠

وتعود تلك التراجعات فى تونس الى حملة الطرد الجماعى التى شهدها عام ١٩٧٢/٧١ والتى طرد خلالها ٣٢٣٠٠٠ تلميذا وتلميذة من المدارس الابتدائية ، ٨٠٪ منهم لم يكملوا تعليمهم الابتدائى كما طرد من المدارس الثانوية نحو ٣٠٠٠٠ تلميذا فى السنة نفسها ٠

- أما فى الجزائر فقد بلغ التسرب فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٢ حوالى ٢٠ - ٣٠٪ وهناك مراهقون يغادرون المدرسة وعمرهم ١٤ سنة ولايتمكنون من دخول المدرسة الاعدادية ، وهناك مالايقل عن ٤٠٪ من الأطفال فى سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لايجدون لهم مكانا للدراسة وكذلك تصل نسبة التسرب الى مابين ٢٠ - ٣٠٪ ٠

٣ - وفى بلدان الخليج العربى : فعلى صعيد الأمية الأبجدية ، وفى عقد الثمانينات نجد أن نسبة الأمية فى دولة الامارات العربية بلغت حوالى ٦ر٥٧٪ وفى البحرين حوالى ٤٥٪ وفى السعودية حوالى ٨ر٨٣٪ وفى سلطنة عمان ١ر٨٣٪ ، وفى قطر ٨٠٪ ، وفى الكويت بلغت النسبة حوالى ٣ر٣٧٪ ، أما النسب فى بقية أقطار المنطقة فقد دارت حول رقم ٨٠٪ وهى نسبة مرتفعة للغاية بالقياس الى القدرات المالية والمادية التى تمتلكها تلك البلدان ٠ وعلى صعيد الاستيعاب للطلاب فى الفئة العمرية ٦ - ١١ سنة عام ١٩٨٠ نجد أن نسبة الاستيعاب بلغت فى الامارات العربية ١ر٨٤٪ وفى البحرين ٥ر٨٢٪ ، وفى السعودية ٦ر٤٦٪ وفى الكويت ٧٢٪ وفى المرحلة الثانوية وفى التعليم المتوسط حسب الاحصاءات المتوافرة لعام ١٩٨٠ ،

بلغ مجموع طلاب المرحلة المتوسطة فى دول المنطقة حوالى ٤١٦٥٠٨ طالبا وطالبة ، وبلغ طلاب المرحلة الثانوية ٢٠٤٦٦٠ طالبا وطالبة باجمالى قدره ٦٢١١٦٨ طالبا وطالبة فى المرحلتين · ويعنى هذا الرقم أن دول الخليج العربى وفرت التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى بنسبة ٣٦٪ من مجموع الشباب من سن ١٢ ـ ١٧ سنة وهذه النسب منخفضة للغاية وتعنى أكثر من وجود ٧٠٪ خارج جدران المدرسة (٦٤) ·

وفى ضوء هذا التفصيل يبدو عجز النظام التعليمى العربى عن الوفاء بحق الانسان العربى فى التعليم ، كما تبدو الحاجة الى سلوك كل السبل التى توفر حق التعليم للمواطن والى دعوة الهيئات والمنظمات العربية المهتمة بالدفاع عن حقوق الانسان الى حمل تبعاتها والقيام بمسئولياتها فى جعل حق التعليم للانسان العربى حقيقة واقعة ·

فعاليات التعليم وأزمة حقوق الانسان العربى :

العملية التعليمية متعددة الجوانب والعناصر فهى تشمل أهداف التعليم وبنيته ومحتواه وطرائقه ووسائله وادارته ونظمه وعلاقاته ، وكل واحد من هذه العناصر يمكن تجزئته وتفريعه الى أبعاد وعناصر نوعية عديدة أخرى (٦٥) ويتطلب تناول فعاليات التعليم لمواجهة أزمة حقوق الانسان فى الوطن العربى أن نحدد دور كل عنصر من هذه العناصر فى التصدى لهذه المحنة دون أن نغفل واحدا من هذه العناصر المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها · لكن ذلك فى الحقيقة أمر قد لاتسمح به هذه الدراسة بمحدوديتها ومداها ، وقد يكون من الأوفق أن تعرض الدراسة لفعاليات عنصر أو أكثر من عناصر العملية التعليمية مع التأكيد على أن كل هذه العناصر متفاعلة ومتداخلة ومتشابكة وأن كل واحد منها يؤثر ويتأثر بالعناصر الأخرى ·

وليس غريبا أن يتفق على أن مناهج التعليم تحتل موقعا استراتيجيا حساسا فى هذه العملية المعقدة الشاملة خصوصا عندما ينظر للتخطيط التربوى من منظور الجودة والمستوى ، ذلك لأن قياس جودة التعليم والحكم على مستواه يعتمدان على معرفة مدى تفاعل هذا التعليم مع قابليات وميول وخلفيات التلاميذ من جهة ، ومع مشكلات وحاجات واتجاهات المجتمع من جهة أخرى ، ولكى يصبح التعليم قادرا على التكيف مع هذين المتغيرين

الرئيسيين (المجتمع والتلميذ) ينبغى أن يطرأ تحول جذرى وشامل فى طبيعته أى فى أهدافه ومحتواه وطرقه وعلاجاته ، والمناهج كما نفهمها تجسد الى حد كبير مضمون طبيعة التعليم (٦٦) ، هذا اذا سلمنا بأن المنهج يعنى «مجموعة الخبرات والأنشطة التى تقدمها المدرسة تحت اشرافها للتلاميذ بقصد احتكاكهم بهذه الخبرات وتفاعلهم معها ، ومن نتائج هذا الاحتكاك والتفاعل يحدث تعلم أو تعديل فى سلوكهم ويؤدى الى تحقيق النمو الشامل المتكامل الذى هو الهدف الأسمى للتربية» (٦٧) · والمنهج بهذا المعنى يجعل التربية قادرة على مواجهة التحديات التى تفرضها انتهاكات حقوق الانسان، فاعله فى تكوين الواعى بهذه الحقوق ، وتكوين رأى عام قوى لحمايتهـــا وقد تنبه المجتمع الدولى ممثلا فى منظماته الى مايمكن أن تقوم به التربية عن طريق مناهج التعليم لمواجهة الأزمة ، وخلق الوعى الكافى بأبعادها ، فكلفت منظمة «اليونسكو» سنة ١٩٦٨ م «كاريل فاساك» مدير دائرة السلام وحقوق الانسان بالمنظمة بتأليف كتاب دراسى للتعليم حقوق الانسان وقام بتمويل هذه العملية « المركز التجريبى لدرسى حقوق الانسان بالجامعات» واستطاع «كاريل فاساك» فى عام ١٩٧٨ م ، أن يقدم كتابه «الأبعاد الدوليـة لحقوق الانسان» ، وهو كتاب رأت المنظمة أنه يصلح للطلاب الدارسين للعلوم الاجتماعية والانسانية ، وفى تاريخ لاحق كتب «فاساك كتابه «العلـــوم والتكنولوجيا وحقوق الانسان» وهو منهج مقترب من عقليات طلاب الجامعات العملية ، وهذان الكتابان يدرسان فى بعض جامعات أوربا (٦٨) ·

وعلى مستوى الوطن العربى أوصت ندوة «أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى التى انعقدت بالقاهرة فى ١٧ ـ ١٩ مايو ١٩٨٥ » بضرورة تدريس مادة حقوق الانسان فى الكليات الجامعية والمعاهد العلمية الأخرى، وأن يتم تدريسها بطريقة لاتستند الى مجرد صيغ تقليدية ، وانما تستعرض وتحلل مختلف المساهمات التاريخية لشعوب العالم فيما يتعلق بحقـــوق الانسان (٦٩) ·

وفى ضوء تجربة تدريس مادة حقوق الانسان فى بعض الجامعـــات الأوروبية والنتائج الايجابية التى أسفرت عنها ، رأى بعض مفكرينا ضرورة أن يتولى العلماء المتخصصون فى جامعاتنا اعداد كتاب مدرسى حول حقـوق الانسان لتدريسه للطلاب ، لأن مايدرس الآن بالجامعات عن حقوق الانسان

من خلال القانون الدولى والمنظمات الدولية والمواد الدستورية ، يعتبر غير كاف بالمرة ، ويتناول المسألة بشكل هامشى لايفيد كثيرا قضية الوعى بحقوق الانسان · ومن شأن تدريس هذه المادة أن يزيد الوعى العام بهذه القضية خاصة وأن الكثيرين سواء من الطلاب أم هيئات التدريس يجهلون حقوق الانسان العربى التى هى منتهكة فى طول الوطن العربى وعرضه من خلال القوانين الاستثنائية وتحريم حق الاجتماع ، والتحكم فى حرية الرأى والتعبير، ووضع القيود على تبادل المعلومات والأخبار والتعذيب لسجناء الرأى ، واعتقال الأبرياء بغير أسباب ودون محاكمة الى غير ذلك من مظاهر انتهاك حقوق الانسان ·

واذا كان من الضرورى أن يتضمن منهج التعليم للطلاب على اختلاف مستوياتهم ومراحلهم التعليمية تدريس مادة حقوق الانسان · فقد أكد كثير من الباحثين أهمية تدريس هذه المادة فى الكليات الحربية والبوليسية ، ذلك أن تلك المؤسسات مفتقدة فى ممارساتها مراعاة حقوق الانسان (٧٠) ·

أما عن شكل ومضمون المنهج الخاص بحقوق الانسان ومحتوى المادة التى يمكن تدريسها لتحقيق الأغراض المنوطة بتعلم هذه الحقوق فمن الممكن لكى تقدم قاعدة معرفية عريضة أن تشتمل على (٧١) ·

١ — خلفية تاريخية لنشأة حقوق الانسان فى العالم ، وكفاح الأمم المختلفة لنيل حقوق مواطنيها الانسانية (٧٢) ·

٢ — موقف الاسلام من حقوق الانسان فوطننا العربى له خصوصية وتراث دينى كان له السبق فى ارساء حقوق الانسان (٧٣) ·

٣ — موقف الدستور الوطنى من حقوق الانسان ·

٤ — موقف التنظيم الدولى من حقوق الانسان ويشتمل تدريس بنود الاعلان العالمى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ ، والاتفاقيتين السياسية والثقافية سنة ١٩٦٦ ، وكذلك الاتفاقيات الجزئية كاتفاقية عدم التمييز العنصرى سنة ١٩٦٢ ، وكذلك اتفاقية حقوق المرأة ·

٥ — تدريس الطرق والضمانات الكفيلة لحقوق الانسان داخليا ودوليا ·

ويرى الباحث أن هناك ثلاث طرائق محتملة لتضمين حقوق الانسان فى مناهج التعليم هذه الطرائق هى :

(أ) اضافة مقرر تربوى الى منهج المدرسة يتناول حقوق الانسان بالمضمون والمحتوى الذى ذكرنا بحيث يتناسب مع المستويات الدراسية المختلفة للطلاب ٠

(ب) اضافة وحدة دراسية للمنهج الدراسى ٠

(ج) تغذية المنهج الحالى للطلاب بمعلومات ومناهج وأفكار عن حقوق الانسان بحيث تدمج فى المنهج ٠

وقد يكون من الصعب عمليا اضافة مقرر تربوى اجبارى عن حقوق الانسان الى منهج المدرسة المزدحم أساسا بالمقررات والمواد الدراسية ٠ ولعل اضافة وحدة دراسية للمنهج المدرسى عن حقوق الانسان يحقق الغرض التربوى المقصود ، فمن الصعب بطبيعة الحال أن نرى أثرا يستمر لمجرد اضافة وحدة محدودة المدة زمنيا ، كذلك فانه ليس بالأمر السهل أن نضيف أو نحشد وحدة أخرى فى معظم مقررات المدرسة ٠

وربما كان دمج المعلومات والمفاهيم والأفكار المتعلقة بحقوق الانسان فى منهج المدرسة هو أنسب الطرق لتحقيق الهدف التربوى ٠ فمدرسو التاريخ يمكنهم التعامل مع حقوق الانسان من خلال تدريسهم لثورات الشعوب على استبداد الحكام والأنظمة الدكتاتورية المتسلطة ، ومن خلال تدريسهم للحركات الاستعمارية بأشكالها المختلفة واصطناع القوى الاجتماعية الحاكمة والمرتبطة بها . ومدرسو الجغرافيا يمكنهم أن يعطوا أهمية خاصة لمصادر الاقتصاد الوطنى وعدالة التوزيع وتدنى الأوضاع الاقتصادية لمعظم شعوب العالم الثالث بسبب نهب الثروات القومية ، وتحويل الدول الكبرى الاقتصاد الوطنى لهذه الشعوب الى اقتصاد تابع ٠ أما مدرسو التربية الدينية فالمجال رحب أمامهم لمعالجة حقوق الانسان من خلال عرضهم للحقوق التى كفلتها الشرائع السماوية ، وجهاد المناضلين من أجل هذه الحقوق ، وتحليل النصوص التى تؤكد حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته وعزله ، وفى دروس السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين متسع لعرض هذه الأفكار والمفاهيم ، ويستطيع مدرسو اللغة العربية أن يعالجوا «حقوق الانسان» من خلال فروع

المادة المختلفة كالقراءة والنصوص الأدبية والتعبير وغيرها حين تتناول هذه الفروع موضوعات كالحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة العامة وأهمية الصحف ووسائل الاعلام ٠

وهكذا يستطيع كثير من مدرسى المواد المختلفة أن يتعاملوا مع مبادىء حقوق الانسان ، وأن يقدموا المفاهيم والأفكار والقضايا المتعلقة بها ، حين يجدون أن ذلك ملائم ومناسب أثناء تدريسهم لمختلف فروع المعرفة التى يقدمونها لطلابهم ، ولن يجد المهتمون بحقوق الانسان من المعلمين أية صعوبة فى ادخال «حقوق الانسان» وماتحتوى عليه موضوعاتها من مبادىء وقيم ومفاهيم الى المقررات التى يدرسونها ٠

وأيا كانت الطريقة التى تدخل بها «حقوق الانسان» الى مناهج التعليم، فمن الضرورى أن يظل الهدف دائما هو أن يتمكن الطلاب من خلال تفاعلهم مع مجموعة الخبرات والأنشطة التى تقدم اليهم فى هذا المجال من الوعى بمبادىء حقوق الانسان ، والايمان بأهمية احترامها والمحافظة عليها ، وامتلاك القدرة على المطالبة بها ، والدفاع عنها ، والتصدى لمحاولات تعريضها لعمليات الانتهاك والقهر والقمع ، والوفاء بالتزامات صنع أسلوب الحياة الذى يتمشى مع مبادىء حقوق الانسان ٠

المصادر والهوامش

١ - محمد المجذوب : الانسان العربى وحقوق الانسان - **مجلة الفكر العربى** - (يصدرها معهد الانماء العربى) - بيروت - لبنان - العدد الخامس والستون - السنة الثانية عشرة - سبتمبر ١٩٩١م ، ص ١٠ .

٢ - انظر : زكى نجيب محمود : تجديد الفكر العربى - الطبعة السابعة - دار الشروق - بيروت - لبنان - ١٩٨٢ م ص ٣٣ - ٥٠ .

٣ - مع نجاح الثورة الأمريكية واعلان استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ م أصدر القادة الأمريكيون وثيقة تحدد حقوق المواطن . وفى عام ١٧٨٩ م أذاعت الثورة الفرنسية اعلان حقوق الانسان والمواطن.

٤ - رامز عمار : دور الاعلام والتعليم فى حماية حقوق الانسان - **مجلة الفكر العربى** (مرجع سابق) ، ص ١٥٢ .

٥ - فؤاد زكريا : الأسس الفلسفية لحقوق الانسان فى العالم الاسلامى المعاصر - من كتاب «الصحوة الاسلامية فى ميزان العقل» - الطبعة الأولى - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٩، ص ١١٩ .

٦ - المصدر السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

٧ - المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

٨ - روحى بعلبكى : ندوة حقوق الانسان (عقدت فى اطار الأيام الثقافية التى نظمها معهد الانماء العربى ببيروت) - ونشرت **بمجلة الفكر العربى** - (مرجع سابق) ، ص ٣٢ .

٩ - أمانى قنديل : حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى - **مجلة الفكر العربى** - (مرجع سابق) - ص ٥٩ .

١٠ - المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

١١ - المصدر السابق ، ص ٦٠ .

١٢ - محمد ابراهيم المنوفى : التربية وتنمية الشخصية القومية فى ضوء النظام العالمى الجديد (بحث ضمن بحوث مؤتمر التربية والنظام العالمى الجديد ، المنعقد بكلية التربية جامعة عين شمس فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ يناير ١٩٩٢ م دراسات المؤتمر - الجزء الثانى ص ٣٠٤ ، ٣٥٥ .

١٣ - ناجى علوش الامبريالية الأمريكية وحقوق الانسان العربى - **مجلة الفكر العربى** (مرجع سابق) ، ص ١٤١ .

١٤ - ضربت القوات المتحالفة ستة وعشرين ألف هدف منها جسور ومراكز علمية ومصانع ومخازن غذاء ومعامل الكهرباء والماء ... الخ ، وكانت هذه القوات قد تدربت على هذه الأهداف قبل دخول القوات العراقية الكويت ، حسب معلومات رمزى كلارك ، (المصدر السابق) ، ص ١٥٤ .

١٥ - فؤاد زكريا : الأسس الفلسفية لحقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٢١ .

١٦ - روحى بعلبكى : (مرجع سابق) ، ص ٣٣ .

١٧ - محمد شتا أبو سعد : أبعاد مضمون حقوق الانسان فى الوطن العربى - **مجلة حقوق الانسان** العربى - ١٦ المنظمة العربية لحقوق الانسان - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٥ م ص ٦٩ .

١٨ - انظر : محمد المجذوب : الانسان العربى وحقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٤ ، ١٥ .

١٩ - انظر فى نسبة الأمية وتأثيراتها فى الوطن العربى : عبدالله عبدالدايم: التربية فى البلاد العربية . حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام ١٩٥٠ الى عام ٢٠٠٠ - الطبعة الرابعة - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٣ ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ .

٢٠ - رامز عمار : ندوة حقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ٥٢ .

٢١ - محمد عمارة : الاسلام وحقوق الانسان . ضرورات لاحقوق - **عالم المعرفة** (يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب) - الكويت العدد ٨٩ - شعبان ١٤٠٥ هـ - مايو ١٩٨٥ م ، ص ١٣ .

٢٢ ـ المصدر السابق ، ص ١٣ ، ١٤ ٠

٢٣ ـ محمد الغزالى : حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام واعلان الأمم المتحدة ـ الطبعة الثالثة ـ دار الكتب الاسلامية ـ القاهرة ـ ١٩٨٤م، ص ٧ ، ٨ ٠

٢٤ ـ المصدر السابق ، ص ٨ ٠

٢٥ ـ انظر تفصيلا لذلك فى :

ـ البيان العالمى عن حقوق الانسان فى الاسلام ـ «وثيقة ملحقة بكتاب حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام واعلان الأمم المتحدة للشيخ محمد الغزالى» ـ (مرجع سابق) ، ص ٢٣١ ـ ٢٥٣ ٠

ـ البيان الاسلامى العالمى ٠ الصادر عن المؤتمر الاسلامى العالمى المنعقد فى لندن فى ابريل ١٩٨٠ ٠ «وثيقة ملحقة بكتاب الاسلام والطاقات المعطلة للشيخ محمد الغزالى » ـ الطبعة الرابعة ـ دار الكتب الاسلامية ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ م ، ص ١٩٨ ـ ٢١٤ ٠

٢٦ ـ محمد حمد خضر : الاسلام وحقوق الانسان ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١٩٨٠ م ، ص ١٣ ، ١٤ ٠

٢٧ ـ محمد عمارة : الاسلام وحقوق الانسان ـ (مرجع سابق) ، ص ١٤ وما بعدها ٠

٢٨ ـ عباس محمود العقاد : حقائق الاسلام وأباطيل خصومه ـ (المجموعة الكاملة لمؤلفات عباس محمود العقاد ـ المجلد الخامس «الاسلاميات») ـ الطبعة الأولى دار الكتاب اللبنانى ـ بيروت ـ ١٩٧٤ ، ص ١٥١ ٠

٢٩ ـ انظر محمد الغزالى : حقوق الانسان ـ (مرجع سابق) ، ص ٥٠ ـ ٥٧ ٠

ـ محمد حمد خضر : الاسلام وحقوق الانسان ـ (مرجع سابق) ، ص ٢٣ ، ٢٤ ٠

٣٠ ـ عباس محمود العقاد : حقائق الاسلام وأباطيل خصومه ـ (مرجع سابق) ، ص ١٥٢ ٠

٣١ ـ محمد الغزالى : حقوق الانسان ـ (مرجع سابق) ص ٥٩ ـ ٧٠ ٠

٣٢ - عباس محمود العقاد : التفكير فريضة اسلامية - المجموعة الكاملة لمؤلفات عباس محمود العقاد - المجلد الخامس - الاسلاميات) - الطبعة الأولى - دار الكتاب اللبنانى - بيروت - ١٩٧٤ ، ص ٢٩٧ ٠

٣٣ - محمد الغزالى : حقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٣٧ ٠

٣٤ - محمد حمد خضر : الاسلام وحقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ٤٥ ، ٤٦ ٠

وانظر محمد الغزالى : حقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٦٠ - ١٧١ ٠

٣٥ - محمد الغزالى : حقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٧٣ ٠

٣٦ - محمد عمارة : الاسلام وحقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ٧٣ ، ٧٤ ٠

٣٧ - عباس محمود العقاد : التفكير فريضة اسلامية - (مرجع سابق) ص ٣٤٠ ٠

٣٨ - ندوة حقوق الانسان ووحدة الأسرة البشرية فى الاسلام (عقدت فى ستراسبورج فى ١٩ شوال ١٣٩٤ هـ ٤ نوفمبر ١٩٧٤ م) - نشرت ضمن ندوات علمية حول الشريعة الاسلامية وحقوق الانسان فى الاسلام الطبعة الثانية - رابطة العالم الاسلامى - مكة المكرمة - ١٩٩٠ م ، ص ١٧٦ ٠

٤٠ - زكى نجيب محمود : قيم من التراث - الطبعة الأولى - دار الشروق - بيروت - لبنان - ١٩٨٤ م ، ص ٢٢٧ ٠

٤١ - سورة البقرة الآية ٩٦ ٠

٤٢ - سيد قطب : فى ظلال القرآن «الطبعة الثالثة عشرة - دار الشروق - بيروت - لبنان - ١٩٨٧ م ، المجلد الأول ص ٩٢ ٠

٤٣ - فريدريك الكين ، وجيرالد هاندل : الطفل والمجتمع (عملية التنشئة الاجتماعية) - ترجمة الدكتور محمد سمير حسانين - الطبعة الأولى - مؤسسة سعيد للطباعة - ١٩٧٦ م ص ٢ ٠

٤٤ - محمد على حسن : علاقة الوالدين بالطفل وأثرها فى جناح الأحداث - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٠ ، ص ٣٦ ٠

٤٥ - نبيل عبد الزهار : علم النفس الاجتماعى - مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٨ م ، ص ٢٨ ٠

٤٦ - أحمد عبد العزيز سلامة ، وعبد السلام عبد الغفـــار : علم النفس الاجتماعى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٠ م ، ص ٢٠ ٠

٤٧ - حامد عبد السلام زهران : علم النفس الاجتماعى - الطبعة الثانية - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٣م ، ص ٨٨ ٠

٤٨ - ابراهيم قشقوش ، وطلعت منصور : دافعية الانجاز وقياسها - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٩م ، ص ١٣ ٠

٤٩ - عبد العزيز القوصى : محاضرات فى علم النفس - الطبعة الأولى - دار الشروق للطبع والنشر ١٩٤٧ م ، ص ١٥٤ ٠

٥٠ - ابن خلدون (عبد الرحمن محمد) : مقدمة ابن خلدون - تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى لجنة البيان العربى - القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٣٣٩ ٠

٥١ - انظر : عثمان لبيب فراج : أضواء على الشخصية والصحة العقلية - الطبعة الأولى - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٧٠م ، ص ١٢٣ ٠

٥٢ - سيد أحمد عثمان : علم النفس الاجتماعى التربوى - الجزء الأول (التطبيع الاجتماعى) مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٠ م ، ص ٧٢ ٠

٥٣ - مختار حمزة : أسس علم النفس الاجتماعى - الطبعة الثانية - دار البيان العربى - جدة - ١٩٨٢م ، ص ١١٧ ٠ ٨

٥٤ - المصدر السابق ، ص ١٢١ ٠

٥٥ - انظر العوامل التى توفر للموقف امكانيات الايحاء : المرجع السابق، ص ١١٨ - ١٢٣ ٠

٥٦ - رامز عمار : دور الاعلام والتعليم فى حماية حقوق الانسان - (مرجع سابق) ، ص ١٦٠ ٠

٥٧ - المصدر السابق ، ص ١٥٩ ٠

٥٨ - انظر البحث (ص ٦) واقع الأزمة فى وطننا العربى ٠

٥٩ - انظر البحث (ص ٢٠) الاسلام وحقوق الانسان ٠

٦٠ - عادل عازر وطلعت عبد الحميد : حق الانسان فى التعليم بين الشكل والمضمون - **مجلة التربية المعاصرة** ، القاهرة - العدد الثالث - مايو ١٩٨٥ م ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ ٠

٦١ - شبل بدران : النظام التعليمى وحقوق الانسان فى الوطن العربى ، **مجلة الوحدة** ، المغرب السنة السادسة ، العدد ٧٢ ، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ م - صفر ١٤١١ هـ ، ص ٩٣ - ٩٧ ٠

٦٢ - عادل عازر ، وطلعت عبد الحميد : (مرجع سابق) ، ص ١٦٧ ٠

٦٣ - المصدر السابق : ص ١٦٧ ٠

٦٤ - انظر : شبل بدران : (مرجع سابق) ، ص ٩٦ ، ٩٧ ٠
- عادل عازر - وطلعت عبد الحميد : (مرجع سابق) ، ص ١٦٧ ٠

٦٥ - سعيد اسماعيل على : انهم يخرجون التعليم - كتاب الأهالى - العدد التاسع - يناير ١٩٨٦ م ، ص ١٠٣ ٠

٦٦ - المصدر السابق : ص ١٠٤ ٠

٦٧ - محمد عزت عبد الموجود وآخرون : أساسيات المنهج وتنظيماته - الطبعة الثانية - دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ١١ ٠

٦٨ - أمانى كمال : تدريس حقوق الانسان ضرورة وطنية وقومية - **مجلة حقوق الانسان** العربى - ١٦ - المنظمة العربية لحقوق الانسان - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٥ م ، ص ١٠ ٠

٦٩ - المصدر السابق ، الصفحة نفسها ٠

٧٠ - المصدر السابق ، ص ١٠ - ١٣ ٠ انظر آراء د٠ مفيد شهاب ، د٠ محمد

رضا الديب ، د٠ اشرف البيومى ، د٠ جعفر عبد السلام ، د٠ محمد عبد الرحمن جوهر ٠

٧١ - مفيد شهاب : تدريس حقوق الانسان - **مجلة حقوق الانسان العربى** - (مرجع سابق) ، ص ١١ ٠

٧٢ - انظر فوزى الاخناوى : حقوق الانسان والضمانات الدولية - (التطور التاريخى لمفهوم حقوق الانسان) مركز الدلتا للطباعة - الأسكندرية - ١٩٨٨ م ، ص ٧ - ١٢ ٠

٧٣ - انظر البحث (ص ١٧) الاسلام وحقوق الانسان ٠